

الفصل الاول

في الاسرة وأنواع الزواج القديم عند الساميين

مقدمة

ذكرنا في مكان آخر^(١) أن جزيرة العرب هي مهد الساميين والبقعة التي نزحوا منها إلى مساكنهم القومية المختلفة . وقلنا ان هجرتهم الأولى كانت الى بلاد بابل وما بين النهرين ثم تلتها هجرات أخرى الى جيات عديدة من القوس النخيب وتم اختلط الساميون بسكان البلاد الأصليين وتأثروا بهم كما أثروا فيهم وسرعان ما تغير وجه حياتهم الاجتماعية فنبذوا المدر الى الحضرة وهجروا الخيام الى المدن المسورة وتركوا عيشة البداوة والقيام على الأنعام الى الزراعة وفتح الأرض ثم سرعان ما مصروا الأمصار وارتقوا من نظام العشيرة والقبيلة إلى المشيخات إلى الممالك فالعاهيات . وقد دللتنا الحفريات والاكتشافات الحديثة على أن أول المنازل التي لنا علم صحيح بأن الانسان قد استوطنها قديما في ذلك الجزء من غرب آسيا هي تلك التي يرجع تاريخها إلى العصر الحجري الجديد كتل حسونه وتل حلف بشمال العراق وقره تبه وغيرها من بلاد ميزوبوتاميا^(٢) . ومع هذا فالمرجع لدى العلماء أن وادي الفرات لم يعمر إلا بعد جزيرة العرب بعده قرون^(٣) .

(١) انظر مقالنا « مهد الساميين » في صحيفة دار العلوم السنة الرابعة العدد الأول يونيو سنة ١٩٣٧ ص ١٢٤ وما يتبعها .

(٢) انظر ستون لوييد وفؤاد صفر في العدد الرابع من JNES سنة ١٩٤٥ وأيضا Von Oppenheim, Tell Halaf, 1931.

(٣) Moret, Form Tribe to Empire (1926) P. 196.

فقد أظهر « أدوار ميير »^(١) أن حضارة الساميين الدينية والسياسية والعقلية تدل على أنهم نشأوا في الأصل نشأة صحراوية وأن كثيرا من القبائل السامية ظلت في طور البداوة ولم تتقدم قط الى ما وراء هذه المرحلة من الرقى الاجتماعي لهذا كان لزاما علينا أن لا نولى وجهنا شطر المدينة البابلية والحواضر السامية نطلب فيها أقدم النظم الاجتماعية عند الساميين بل يجب أن نرجع إلى الصحراء وإلى مهدهم الأصلي في جزيرة العرب إذ أنها قد ظلت على البداوة احقابا طوالا، وعلما بنظامها القبلي وخاصة في الشمال أوفى منه في البلاد السامية الأخرى فالعبرانيون مثلا قد اتقلوا من طور البداوة الى حياة الزراعة في عصر قديم باحتكاكهم بالكنعانيين والعينقيين^(٢).

وفي بلاد ما بين النهرين تقدمت الحياة الاجتماعية والسياسية حتى طغت على الحياة القبلية في عصر سحيق في القدم .

وحتى في جزيرة العرب لم تكن الحياة من الجود بالشكل الذي نتجته كثير من علماء الساميات . فقد كشف لنا علم الاجتماع الحديث ودراسة التطورات الذاتية في الحياة البدائية ان لأساس مطلقا لفرضه بعض العلماء من وجود فترات طويلة من جمود متواصل واستقرار دائم وثبوت على حال واحدة ذلك لأن أحوال الحياة البدائية التي دروست بالتفصيل قد أسفرت عن وجود حالة من الميغان وأن فترات الجمود تعقبها عادة فترات من التوسع والانسياب أو التكيف والانتقال^(٣) وقد أثبت علم الاجتماع الحديث أن الجمعية البشرية لا يمكن أن تثبت على حال

Eduard Meyer, Geschichte des Altertums. (1909). (١)

A. Bertholet. A History of Hebrew Civilization. (٢)
1926- 142 ff.

Boas, F., Race, Language and Culture. p. 286. (٣)

واحدة وأن أكثر الجماعات جموداً ينالها التطور والتغيير باستمرار (١) نعم قد يكون هذا التطور بطيئاً في بعض الجماعات بحيث لا يسكاد يحس أو يدرك في كثير من الأحيان ولكنه تطور على كل حال وهو مهما كان يسيراً فإنه يسفر عن نتائج ذات أثر فعال في حياة الجماعة (٢). وهذا الرأي الذي شرع علماء الاجتماع المحدثون يذهبون إليه هو عين الرأي الذي صدع به من نحو ستة قرون خلت شيخ المؤرخين ورائد علماء الاجتماع الفيلسوف العربي ابن خلدون وقد اعترف به هنا الأستاذ رينى مونيه René Maunier (٣). والحق أن ابن خلدون هو أول من شبه الجمعية البشرية بالجسم الحي وأنبأ بهذا الوصف خاضعة لجميع القوانين العامة التي تسرى على أى جسم حي من النمو والتطور والفناء .

ومن ثم نرى أننا في بحثنا عن النظم السامية البدائية حتى في جزيرة العرب نجد الأمر جد عسير . فآثار جزيرة العرب القديمة لا تزال مطمّرة تحت رمال الصحراء ، وما عثرنا عليه من نقوش في جنوب جزيرة العرب لا يشفي صدرأ ولا ينقع غلاة في هذا الموضوع إذ أن معظم هذه النقوش مقتصب العبارة يشير الى أعمال البناء أو الزراعة أو الشعائر الدينية والهدى والقرابين وهي لا تزودنا إلا بقليل عن النظام الاجتماعي القديم في جنوب الجزيرة .

ثم أن الاسلام قد جاء بدين جديد وحضارة جديدة وكان حريصاً على أن .

(١) C. A. Ellwood The Psychology of Human Society p. 214.

(٢) E. A. Ross New-Age Sociology p. 370

(٣) René Maunier Melanges De Sociologie Nord-Africaine 1930, p. 13. See also Barnes, H. E. Amer Jour. of sociology Sep. 1917, pp. 197-198.

يسدل السجف على ما قبله من حياة وصمت بأنها « الجاهلية الأولى » . وأنها
لكن ذلك في نظر الاسلام لما فيها من إغراق في الوثنية ولما حوت من عادات تعتبر
ههجيّه اذا قيست بمعيار النظم الاسلاميه . وقد تأثر بذلك العلماء في صدر الاسلام
فاغرقوا في كتاباتهم عن العصر الجاهلي ، وجاؤا بخلط كبير . ونظرة واحدة الى
كتب الانساب كافية للاعراض عنها وإهمال الشيء الكثير ، لذلك رأيت في بحثي
هذا أن اهتدى بنظريات علم الاجتماع الحديث وان استرشد بالنتائج التي وصل إليها
العلماء في دراسة الجماعات البدائية وأن أطبق هذه النتائج على قدماء الساميين
معتمدا في اشارتي الى الحياة العربية القديمة على ما جاء في القرآن الكريم والحديث
الشريف والموثوق به من الشعر القديم وعلى ما أردت من المؤلفين وأن قارن كل
ذلك بما ورد في التوراة والنقوش المعينية والسبئية والبابلية والآشورية وما ذكره
كتاب الاغريق والرومان عن حياة الساميين : وحسبي من علماء الانساب أن
اقتصر على ما أوردوا من اصطلاحات وتقسيم . ولأبدأ بذلك فأقول -

أقسام الجماعه البشريه عند العرب

يقول علماء الأنساب إن العرب قد بنت أنسابها على عشر طبقات وهي :

١ - الجذم وهو الأصل . Stock

٢ - الجماهير People . والتجمهر الاجتماع والكثرة ومنه جماهير العرب

Arab people

٣ - الشعوب واحدها شعب . Nation

٤ - القبائل واحدها قبيلة . Tribe

٥ - العمار واحدها عمارة

٦ - البطون واحدها بطن . Phratry or Moity

٧ - الأفخاذ واحدها فخذ

٨ - العشائر واحدها عشيرة Clan وهم الذين يتعاقلون إلى أربعة آباء وسميت

بذلك لمعاشرة الرجل بإيامه .

٩ - الفصائل واحدها فصيلة وهم أهل بيت الرجل Household

١٠ - الرهط . وهم رهط الرجل وأسرته Family . والرهط دون العشرة

والأسرة أكثر من ذلك .

فأنت ترى من هذا التقسيم أن العرب كانوا متدبهن إلى أن الرهط والأسرة

والفصيلة هي أصغر وحدة في حياتهم الاجتماعية إذ كلها بمعنى واحد وكل منها يدل

على أهل بيت الرجل والفرق بينهما أنها تختلف في الحجم فقط ، فالرهط ما دون

العشرة والأسرة ما فوق ذلك والفصيلة أكثر من هذه وتلك

وقد اخترت في بحثي هذا كلمة « الأسرة » للدلالة على أصغر وحدة اجتماعية

لأنها أكثر الكلمات الثلاث ذيوعا ولأنها تدل على المعنى الذي يقصده علماء

الاجتماع من كلمة Family ولنتقل الآن إلى أنواع الأسرة فنقول .

الأسرة وأنواعها

F A M I L Y

دلت البحوث الحديثة التي قام بها الأستاذ العلامة « روبرت لوى »
 R. Lowie على أن أصغر وحدة اجتماعية هي الأسرة وأن الجماعات الكبيرة
 كالعشيرة وما في حكمها إنما جاءت متأخرة في الزمن نتيجة نمو طبيعي في الأسرة
 البشرية^(١) وهو بهذا قد نقض ما كان قد ذهب إليه « ماك لنان » ثم « روبرتسن
 سميث » من أن العشيرة هي أصغر وحدة اجتماعية^(٢)
 ومهما يكن من أمر فللفظ « الأسرة » معنيان أعم وأخص ولست أود أن
 أتعرض هنا للمعنى الأعم أما بالمعنى الأخص فيستعمل علماء الاجتماع المحدثون
 كلمة الأسرة للدلالة على أربع صور مختلفة من الجماعة البشرية وهي :

أولاً : للدلالة على الجماعة الصغيرة المكونة من أبوين وأولادهما ، وهذا
 أبسط أنواع الأسرة بغض النظر عن طبيعة الزواج وسواء أكان مفرداً أم متعدداً
 وإنما يأتي التعقيد في مثل هذه الأسرة في حالة ما إذا تزوج رجل عدة مرات
 ورزق في كل مرة أولاداً ، ففي هذه الحال يرى علماء الاجتماع أن الأيسر أن
 نعتبر مثل هذه الأسرة مكونة في الحقيقة من ثلاث أسر^(٣) ، ولكننا نجد هذا
 التعقيد يزداد سوءاً في حال ما إذا تزوج رجل معيل بعدة نساء معيلات وأنجب
 من كل منهن أولاداً وكان يكفلهم جميعاً . ويطلق العلماء على مثل هذه الأسرة
 Polygamous family وأنا أطلق عليها اسم « بيت الرجل » فاذا انضم إلى ذلك

(١) انظر R. Lowie, Primitive Society, Ch. iv.

(٢) انظر R. Smith, Religion of the Semites, p. 38.

(٣) انظر Rivers, Social Organization, p. 15.

خدم الرجل وحشمه تكون ما يدعوه العلماء باسم Household أى « أهل بيت الرجل » أو « الدار » ويبدو أن هذا النوع من الأسرة هو الذى كان غالباً في الجماعات السامية الأولى ، ويرجح هذا ما ورد في سفر التثنية من إشارة إلى أن الأخوة كانوا يسكنون معاً^(١) حتى كان إذا مات أحدهم وخلف امرأة وجب أن تبقى في دار زوجها المتوفى ولايجوز لها أن تنزوج بأجنبي بل يجب أن يتزوجها أحد أخوته ، وقرأ في التوراة كذلك أن ابرهيم ولوطا كان يعيشان سوياً في بيت واحد ولم يفترقا إلا عند ما كثرت أموالهما ولم تعد « تحتملها الأرض أن يسكننا معاً »^(٢)

ثانياً : تستعمل كلمة الأسرة أيضاً للدلالة على جماعة مكونة من أشخاص ينتسبون إلى الأب وإلى الأم معاً وتسمى هذه الجماعة Bilateral group أى الثنائيه الجانب لأن الانتساب فيها يكون الى جانب الأب وإلى جانب الأم في آن واحد . وهذا النوع نادر جدا - ولدينا من الشواهد ما يدل على أن هذا النوع من الجماعة « الأسرة » كان موجودا في أوربا في العصور القديمة^(٣) وهو يوجد اليوم بين القبائل التي تقطن في الجزء الغربي من جزائر سليمان . ويدخل في هذه الأسرة أبناء الأعمام والعمات وأبناءؤهم وأبناء أبناءهم وأبناء الأخوال والخاللات وأبناءؤهم وأبناء أبناءهم :

ثالثاً : للدلالة على جماعة مكونة من أشخاص ينتسبون إلى جانب الأب فقط وتسمى هذه الجماعة unilateral group أى الفردية الجانب وقد تسمى

(١) انظر سفر التثنية الاصحاح ٢٥ الاية الخامسة

(٢) انظر سفر التكوين الاصحاح الثالث عشر الاية ٦

(٣) انظر B.S. philpotts, Kin tred and Clan, Cambridge. p 18.

أحياناً patriarchal family أى أسرة الأبوة لأن النسب فيها الى الأب فقط وهذا النوع من الأسرة هو الذى كان شائعاً في جزيرة العرب قبيل ظهور الاسلام وهو أس الجماعة العربية والسامية .

رابعاً : للدلالة على نوع آخر من الجماعة الفردية الجانب وهي التي تتكون من أشخاص ينتسبون الى الأم فقط وتسمى هذه الجماعة أحياناً Matriarchal group أى جماعة الامومة وستحدث عنها بالتفصيل في موضع آخر . ولدينا من الشواهد ما يدل على أن هذا النوع من نظام الأسرة كان موجوداً في وقت ما بين الجماعات السامية ولكنه اختفى بمجرد ظهور العصبية الأبوية كما سنشرح ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى .

ومهما يكن من أمر فقد كان الانتساب إلى الأب هو النظام السائد بين الجماعات السامية منذ العصور التاريخية . فكان الأب هو رأس الأسرة وهو الذى بيده تصريف أمورها الدينية والمدنية وكان هو الذى يقرب القرابين لآله الحى أو العشيرة وكان هو الذى يهيمن على أهله وبنيه فكان له أن يبيع أبناءه وبناته ببيع العبيد (١) وكان له أن يقتلهم أو يجرقهم إذا شاء (٢) إلى أن حرم عليه ذلك في التوراة (٣) والقرآن . وكان للأب أن يرهن أبناءه وفاء لدين أو براً بوعده . وكان الموت جزاء الولد الذى ينهر أبويه أو يلعنهما (٤)

-
- (١) انظر سفر الملوك الثاني الأصحاح الرابع الآيات الأولى . وسفر الخروج الأصحاح الحادى والعشرين الآيات السابعة .
 (٢) انظر سفر التكوين الأصحاح ٣٨ الآيات ٢٤ .
 (٣) انظر سفر التثنية الأصحاح ٢١ الآيات ١٨ .
 (٤) انظر سفر الخروج الأصحاح ٢١ آيات ١٥ إلى ١٧ وسفر اللاويين الأصحاح ٢٠ آيات ٩ .

على أن هذه السلطة المطلقة سرعان ما حذت منها الشرائع والقوانين السامية وقد حدث ذلك بين العبرانيين في القرن السابع قبل الميلاد وفي جزيرة العرب بظهور الاسلام أما نوع الأسرة السامية ومركز المرأة فيها فكانا يتوقفان على طبيعة الزواج (١)

وتم من الشواهد ما يحملنا على الظن بأن الجماعات السامية قد مارست نوعاً من زواج المشاركة في مرحلة من مراحل تطورها الاجتماعي كما مارست أنواعاً شاذة أخرى من الزواج وسنشرح ذلك في الصفحات التالية فنقول .

(١) انظر . Rivers, Op. cit. p. 18.

٣

زواج المشاركة أو تعدد الأزواج

POLYANDRY

كان زواج المشاركة شائعاً في كثير من جهات الدنيا . ولكنه اليوم نظم محدود للغاية إذا قورن بنظام تعدد الزوجات . ويقول Lowie أن الحالات المعروفة من هذه المحقق قليلة جداً حتى أنها تمتد على الأصابع (١) . نعم أننا نجد نوعاً من الشيوعية الجنسية عند كثير من القبائل البدائية . ولكن هذا يجب أن يميز عن نظام تعدد الأزواج . فنحن نجد من عادة الاسكيمو مثلاً أن الرجل منهم إذا نزل عليه ضيف وجب أن يكرمه وأن يبائع في ذلك بان يقرض زوجته للضيف مادام نازلاً أو ماشاء الضيف من زمن . وكان الامتناع عن مراعاة هذه العادة أو التقصير فيها بعد عيباً وعاراً كبيراً (٢) .

ولا تزال العادة عند قبائل «بالا» Bailla بشمال روديسيا أن يعير الرجل زوجته لضيفه . ولكنهم يعدون من العيب أن يقدم الضيف على الاستمتاع بالمرأة دون أن يدعوه الزوج إلى ذلك أولاً (٣) .

وفي بولنيزيا نجد الرجل في جزائر المركيز لا يسمح لاختوته بمباشرة زوجته فحسب بل هو يميز ذلك أيضاً لكل رجل يساعده في عمله .

وكل هذه الاباحات اجنسية ليست من زواج المشاركة في شيء إذ أن المقصود من الزواج ليس مجرد الاختلاط الجنسي بل هو رباط اجتماعي وعقد بين

(١) Lowie, Cultural Anthropology, 2nd ed. 1940, p. 244. also, Primitive Society, p. 43.

(٢) Boas, The Central Eskimo, Annual Report of the Bureau of American Ethnology, vol. 6, 1888, p. 579.

(٣) Smith, E. W. and Dal. A. M. The Ha-speaking Peoples of Northern Rhodesia, 1920, vol. 2, pp 60, 114.

طرفين يترتب عليه حقوق معلومه وواجبات معينة حتى عند القبائل البدائية .
ومن ثم كان مثل هذا الاختلاط الجنسي المؤقت لا يعد عند تلك الجماعات من قبيل
زواج المشاركة أو تعدد الأزواج إذ أنه لا يوجب حقاً ولا يفرض التزاماً عندهم .
وقد أجمع علماء الاجتماع المحدثون على أن نظام تعدد الأزواج لا يمثل بأى
حال مرحلة اجتماعية عامة مر بها الإنسان في تطوره بل هو ظاهرة معينة وصورة
خاصة من الصور الاجتماعية التي تظهر تحت ظروف خاصة وبين عدد قليل من
الجماعات البشرية .

وهو يوجد بين بعض جماعات الاسكيمو ويوجد أحياناً بين قبائل وهوما
wahuma أو «بهيمه» Babima بأفريقية الشرقية . ويوجد في مدغشقر وبين
قبائل توده Toda بجنوب الهند وهو أعظم شيوعاً بين قبائل Tibet وقبائل
النيار Nayar سكان ساحل مالبار .

- وفي ذلك النوع من الزواج يختلف الدافع باختلاف العوامل الاقتصادية
والأحوال الاجتماعية ، وفي مقدمة هذه العوامل قلة عدد النساء عن الرجال (١) .
فلكون حياة الصيد صعبة قاسية شديدة المراس بين قبائل الاسكيمو الذين يقطنون
المنطقة المتجمدة ترى بعض جماعاتهم يمارسون عادة وأد البنات بعد ولادتهن
بزمن قصير وبذلك يقل عدد الفتيات القابلات للزواج ويكثر زواج المشاركة .
وكانت عادة وأد البنات شائعة أيضاً بين قبائل توده بجنوب الهند ولو أن السبب
فيها لا يزال غامضاً (٢) ولكن منذ أن حد من ممارسة هذه العادة تحت حكم الانكليز
أخذ عدد الرجال يقل وعدد النساء يزداد نسبياً . ففي سنة ١٨٧١ كان يوجد ١٤٠

(١) Westermarck, History of Human Marriage, p. 472

(٢) Rivers, The Todas, p. 19), ff.

رجلا نظير كل مائه امرأة من مجموع القبائل . وفي سنة ١٨٨١ صار عدد الرجال ١٣٠ نظير كل مائه امرأة . وفي سنة ١٩٠١ صارت نسبة الرجال ١٢٧ رجلا نظير كل مائه امرأة وهكذا إلى أن قلت هذه العادة .

أما بين قبائل وهو ما أو بهيمه Bahima بشرق أفريقية فنجد هذا النوع من الزواج يمارس تحت ظروف خاصة ولمدة محدودة فقط . فإذا كان الرجل فقيرا معدما لا يملك من ذات يده ما يمكنه من شراء زوجة بمفرده سارع إخوته إلى معونته في شرائها ثم شاركوه حقوق الزوجية إلى أن تحمل المرأة . فإذا حملت أصبحت هذه الحقوق قاصرة عليه وحده دون غيره من إخوته (٢).

وتم طرازان شائعان من زواج المشاركة اصطلاح العلماء على تسميتهما بالأسماء الآتية : —

الأول : ويسمى Tibetan polyandry أى نظام تعدد الأزواج التبتى وهو أن يشترك عدة أخوة في الزواج بامرأة واحدة ويدعى هذا النوع باسم Fraternal polyandry أى زواج المشاركة الأخوى (٣) وقد وجد أن هذا الطراز هو الذى كان منتشرا عند قبائل توده بجنوب الهند . فكان الرجل إذا تزوج بامرأة أصبحت من الوجهه القانونيه زوجة شرعية لجميع إخوته كذلك وأصبحوا كلهم متساويين في الحقوق الزوجية من الناحية الاجتماعية فكلهم أزواج المرأة وكلهم آباء أولادها . إلا أن الأبوة « الرسمية » كانت تثبت لمن يسرع فيؤدى مع المرأة فريضة « السهم والقوس » بمجرد أن يظهر حملها . وهى رقصة معروفة عندهم . وكانوا يتفقون فيما بينهم على من يؤدى هذه الفريضة أولا . وكانوا عادة يبدأون

Lowie, Primitive Society, p. 46.

(١)

Rivers, Social Organization, p. 43.

(٢)

بالأخ الأكبر . فاذا فعل أصبح هو الأب « الرسمي » لكل ما تلد المرأة بعد ذلك من أولاد إلى أن يقوم أحد الإخوة الآخرين بتأدية هذه الشعيرة نفسها مع المرأة فيصير بذلك الأب « الرس » لما تلد المرأة بعد ذلك من أولاد وهكذا (١).

الثاني : هو ذلك الطراز الذى دعاه ماك لنان باسم Nair Polyandry أى زواج المشاركة من الطراز الشائع بين قبائل نيار سكان ساحل ملبار ، وهو أن تقترن امرأة واحدة بعدد مختلف من الرجال . ويطلق رفرز Rivers على هذا الطراز اسم Non-fraternal Polyandry أى زواج المشاركة غير الاخوى . وفى هذا الطراز أيضاً كان الأزواج متساويين فى جميع حقوق الزوجية . فاذا حدث أنهم كانوا يسكنون فى قرى مختلفة كانت الزوجة تقضى شهراً عند كل منهم بدوره . وكانت الأبوة « الرسمية » تثبت كذلك لمن يؤدى شعيرة « السهم والقوس » مع المرأة بمجرد ظهور حملها .

ومن ثم نرى أن الأبوة فى هذين الطرازين لم تكن أبوة « طبيعية » بل كانت « أبوة رسمية » فقط . وهذه نقطة هامة يجب أن نذكرها دائماً لأننا سنجد لهذه العادة شبيهاً عند السكان على بعض صور زواج المشاركة فى جزيرة العرب قديماً . وثم طراز ثالث من زواج المشاركة كان موجوداً فى بريطانيا فى العصور القديمة وهو أن يشترك جماعة من الإخوة فى الزواج بجماعة من الأخوات . ولكن هذا الطراز لا يمكن أن يعتبر من زواج المشاركة بالمعنى الدقيق بل هو من ذلك النوع من الزواج الذى يطلق عليه علماء الاجتماع اسم Group Marriage أى زواج المشاركة الجمعى أو زواج الجماعة .

ومن أول القائلين بزواج المشاركة وشيوعه في الجمعيات البدائية القديمة
 الأساتذة باخوفن Bachofen وماك لنان Mc Lennan ومورجان Morgan
 ولبوك Lubbock وكوهلر Kohler وبوست Post وولكن Wilken وغيرهم .
 وقد تبعمهم في ذلك ربرتن سمث W. Robertson Smith (١) . وفي رأيهم أن
 الزواج بواحدة Monogamous لم يكن معروفاً في الجمعية البشرية البدائية وأن
 الإباحة وشيوع الخلط في العلاقة الجنسية كان هو القاعدة . وهم يرون أن الأسرة
 في طور تكويتها قدمرت بزواج المشاركة Polyandry ثم ارتقت منه إلى نظامي
 تعدد الزوجات Polygamy وزواج الواحدة Monogamy .

وقد نقض علماء الاجتماع المحدثون هذه النظرية وهدموها من أساسها .
 واحتج وسترمارك Westermarck بأن كثيراً من الطيور وبعض أرقى الحيوانات
 الثديية إنما تسكن إلى إلف واحد على الدوام وليس ثمة ما يدعو إلى فرض أن
 الزواج الانساني البدائي كان ذا صبغة مختلفة فنحن ما زلنا نجد زواج الواحدة
 هو النوع العادي من الزواج حتى في أحط أنواع الجمعيات البشرية (٢)

أما ربرتن سمث R. Smith فقد تبع رأي ماك لنان وراح يكده ويكده
 في التدليل على أن زواج المشاركة كان سائداً في جزيرة العرب وأنه كان القاعدة
 وعنه نجم الانتساب إلى الأم

(١) Robertson Smith Kinship and marriage in Early Arabia. p. 145 ff.

Westermarck. p. 14, 15 and 51.

(٢) انظر

لكن البحوث الحديثة قد دلت على فساد هذا الرأي. فقد ظهر الآن أن لاعلاقة مطلقاً بين زواج المشاركة وبين نظام الأمومة كما سنشرح ذلك فيما يلي . وقد بين وسترمارك أن الانتساب إلى الأب هو الغالب في جزيرة العرب وبلاد التبت وآسيا الروسية وغيرها من الجهات . أما الانتساب إلى الأم فنادر جداً في آسيا وهو مقصور على بعض جهات الهند وسيلان وارجيل الملايو. وفي رأيه أن قول « سمث » بأن نظام الأمومة هو وحده الذي كان غالباً بين العرب القدماء « إنما هو محض حدس وتخمين^(١) . على أننا لا نستطيع أن ننكر بالكلية وجود شيء من هذا في تطور الجمعية السامية البدائية فلدينا من الشواهد ما يشعر بأن بعض الجماعات السامية قد مارست في وقت ما شيئاً من نظامي الانتساب إلى الأم وزواج المشاركة . غير أننا يجب أن نعتبر مثل تلك الحالات من قبيل الشذوذ والخروج على القاعدة وهي قابلة لتأويل آخر غير الذي ذهب إليه ربرتن سمث فمن الشواهد التي يستدل بها ربرتن سمث ومدرسته على أن زواج المشاركة كان يمارس عند قدماء العرب وسائر الساميين ما يأتي :

أولاً - ما ذكره سترابو في كتابه عن وصف اليمن إذ قال « لجميع ذوى القربى أرض واحدة مشتركة وأكبرهم هو رئيسهم وهم جميعاً يشتركون في زوجة واحدة والذي يأتي أولاً يتلوها أولاً فإذا دخل إليها ترك عصاه بالباب فمن عادتهم أن يحمل كل امرئ منهم عصاً أما الليل فتقضيه مع الأكبر ومن ثم فكلامهم أخ للآخر وهم يأتون أمهاتهم والزناة يعاقبون بالقتل وهم الذين يتزوجون من غير قبيلتهم^(٢) »

Ibid p 102 n4

Strabo. Bk. Xvi. ch. 4. p. 783

(١)

(٢) أنظر

وكثيراً ما اقتبس العلماء هذه الفقرة من كتاب سترابو للتدليل على وجود هذا النوع من زواج المشاركة الأخوى بين عرب اليمن قبل الاسلام .
وقد زعم جلازر Glaser ووينكلر Winckler أنهما وجدوا في النقوش السبئية والمعينية ما يؤيد قول سترابو . ففي سنة ١٨٩٧ أعلن جلازر أنه وجد في أحد النقوش ما يدل على وجود زواج المشاركة بين السبئيين (١) . وفي السنة التالية ذكر وينكلر أن سلسلة النسب الموجودة في نقش معيني نشره هلفي دلت على وجود نظام من زواج المشاركة الأخوى (٢) .

وقد ذكر سيرر Caeser أن هذا النوع من الزواج كان يمارش كذلك عند البريطانيين وكان يوجد عند الجوانشيز Guanches سكان جزائر كناري القدماء . وكل ما يمكن أن يقال في هذا المقام إن من الصعب التأكد من أن كل هذه الحالات هي من زواج المشاركة الحقيقي إذ قد تكون نوعاً من الشيوعية الجنسية (٣)

ثانياً - نظام المؤاخاة والمشاركة والجوار . وهو نظام يبدو أنه كان متغلغلاً في الحياة السامية منذ أقدم العصور أي منذ الانتقال من نظام الأسرة إلى نظام العشيرة ومنذ أن تمت العشيرة واتسعت وحلت فيها « الأخوة الصناعية » القائمة على العلاقات الاقتصادية محل « الأخوة الطبيعية » القائمة على علاقة الدم حتى

(١) Glaser. "Polyandrie oder Gesellschaftsches bei den Alten Sabaern" in the Beilagen of Allgemeine Zeitung, Munchen. December. 8, 1897.

(٢) "Die Polyandrie bei den Minaern" in Winckler's Altorientalische Forschungen 2te Reihe, vol, 1. pp. 81-83.

Rivers, Social Organization. p. 44

(٣) أنظر

أصبح كل عضو في العشيرة يعتبر نفسه أخا لكل عضو آخر فيها حتى وإن لم يمت إليه بصلة الدم كما سنوضح ذلك في حديثنا عن العشيرة إن شاء الله .

وقد ظل نظام المؤاخاة في جزيرة العرب إلى ما بعد ظهور الاسلام . وهو نظام يتضمن مشاركة أحد الرجلين الآخر في كل مملكت يدها. وقد أورد البخاري (١) حديث المهاجرين لما نزلوا على الأنصار فأترؤهم وشاركوهم كل ما يملكون وأورد قصة مؤاخاة النبي بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي ربيعة وكان لسعد امرأتان فتزل لعبد الرحمن عن إحديهما كما قاسمه أمواله . ويرى ربرتسن سمث أن في هذا صدى لشيوع زواج المشاركة الأخوي عند العرب في أقدم العصور .

ونحن لانوافق « سمث » على رأيه في هذه الحادثة بالذات إذ نزل سعد عن إحدى زوجتيه لعبد الرحمن لا يعني مشاركة فعلية في الزواج وإنما يعني أن سعدا قد طلق إحدى زوجتيه حتى يستطيع عبد الرحمن أن يبنى عليها إن شاء فيما بعد . نعم إن نمط الطلاق لم يرد في القصة ولكنه ولا ريب مفهوم من سياق الحديث .

ثالثا : ويبدو أن نظام المؤاخاة كان شائعا كذلك في جهات أخرى من العالم السامي فقد جمع ساخو Sachau وبيرونز Bruns نصوص القانون السورى الرومانى الذى صدر فى سوريا فى القرن الخامس الميلادى . وفى تلك النصوص نجد الفقرة الآتية : —

إذا تعاقد رجلان على أن يصبحا كأخوين يشتركان فى كل ما يملكان أو ما قد يملكان فعقدهما باطل والقانون يحرم ذلك ويجب فسخ العقد إذ لا يمكن

أن تصبح الزوجات شيعة ولا الأولاد شركة بينهما (١) .
 ويقول برونز Brans في تعليقه على هذه الفقرة إن هذا النص يدل على أن
 مثل هذه العقود لا بد أن كانت تعقد بكثرة في سوريا في ذلك الوقت حتى اضطر
 المشرع إلى إبطالها والنص على تحريم الشركة في الزوجات والأولاد. ومما هو جدير
 بالذكر هنا أن الإباحة الجنسية ظلت تمارس في هذه الجهة إلى زمن قسطنطين
 حيث كان يضحى بعفاف الزوجات والفتيات في هيكل الإلهة عشترة Astarta
 بعبليك . وكان ذلك يعتبر عمالماً مقدساً لأنه قربان للإلهة عشترة إلهة الخصب
 والنتاج .

رابعا : على أن الأمر الذي يدلنا على أن زواج المشاركة قد ظل يمارس
 قطعاً في جزيرة العرب إلى ظهور الاسلام هو ما ورد في حديث عائشة الذي أورده
 البخارى من أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء .

ومن هذه نوعان هما ولا ريب بقية من زواج المشاركة ونظام تعدد الأزواج
 الذى ذكرنا أنه لا يزال يمارس عند بعض القبائل البدائية إلى الآن . ويصح لنا
 أن نطلق على أحد هذين النوعين اسم « نكاح الرهط » وهو على حد تعبير عائشة
 أن يجتمع الرجال « مادون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم يصيها فاذا حملت
 ووضعت ومر ليال بعد أن تضع حملها أرسلت اليهم فلم يستطع رجل منهم أن
 يمتنع حتى يجتمعوا عندها فتقول لهم قد عرقم الذى من أمركم وقد ولدت فهو ابنك
 يافلان تسمى من أحبت باسمه فيلحق به ولدها لا يستطيع أن يمتنع منه
 الرجل » (٢) .

Sachau and Bruns, Syro-Roman Law, Leipzig, 1880, Sec. 86(١)

(٢) أنظر البخارى ج ٦ ص ١٢٢

ومن الجلى أن هذا النوع من زواج المشاركة وتعدد الأزواج يشبه ذلك الطراز الذى أطلق عليه مالك لنان اسم Nair Polyandry والذى يطلق عليه عادة اسم زواج المشاركة غير الأخوى وهو الطراز الغالب عند قبائل نيار سكان ساحل ملبار .

ومن الطلى أن نلاحظ هنا أن الأبوة فى هذا النوع من « نكاح الرهط » العربى ليست « أبوة طبيعية » بل هى كذلك « أبوة رسمية » كانت تقوم بعقد شعيرة من الشعائر وهى اجتماع الرجال عند المرأة وتعيينها اسم من تحب أن يكون أباً لولدها بأن تقول « هو ابنك يا فلان » فيلحق به ولدها ولا يستطيع أن يتمتع الرجل من ذلك . وهذا يذكرنا بما كان متبعاً عند قبائل توده من اجتماع الرجال عند المرأة وتأدية شعيرة « السهم والقوس » لتعيين الأبوة الرسمية .

أما النوع الثانى من زواج المشاركة الذى ظلت بقيته فى جزيرة العرب الى ظهور الاسلام فهو « نكاح الاستبضاع » فكان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمئنها « أرسلى الى فلان فاستبضى منه . » فإذا فعلت اعتزلها زوجها ولا يمسه أبداً حتى يتبين حملها من الرجل الذى تستبضع منه . فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا شاء . وكانوا يفعلون ذلك رغبة فى نجابة الولد على ما يزعمون .

ونحن لا نعرف عن « نكاح الاستبضاع » إلا قليلاً . ولا ريب فى أنه لم يكن نوعاً من الشيوعية الجنسية التى قلنا إنها لا تزال تمارس عند بعض القبائل البدائية وإنما كان طرازاً من زواج المشاركة معترفاً به فى الجمعية العربية القديمة بدليل أن عائشة قد وضعت فى مرتبة أنواع الزواج الأخرى التى كان معترفاً بها فى جزيرة العرب وقررت بين هذه الأنواع وبين البغاء الذى هو فى الحقيقة نوع من

الشيوعية الجنسية مجه العرب ونبذوه عندما ارتقوا في سلم الحياة الاجتماعية ولكنهم لم يصادروه نهائيا لأنهم ظلوا يحتفظون ببعض مظاهره التي تدل على أن هذا النوع من الإباحة كان معترفا به كذلك في الجمعية العربية البدائية في وقت من الأوقات فكانت المرأة إذا وضعت حملها جمعوا لها الرجال « ودعوا لهم القافة ثم ألحقوا ولدها بالذي يرون فالتايط به ودعى ابنه لا يتمتع من ذلك أحد » .

ومهما يكن من أمر فالراجح لدى أن « نكاح الاستبضاع » كان في الأصل نوعا من زواج المشاركة الأخوي وأنه كان منتشرا في مرحلة قديمة وقما كان أعضاء العشيرة يعتبرون أنفسهم « إخوة » يمت بعضهم الى بعض بعلاقة الدم والنسب سواء أ كانت هذه العلاقة طبيعية أم صناعية كما سنوضح ذلك عند الكلام على نظام العشيرة .

خامساً : ومن الأدلة التي يستشهد بها ربرتن سمث R. Smith على زواج المشاركة عند الساميين كلمة « كنة » ومعناها في العربية امرأة الابن أو الاخ ولكنها تستعمل كذلك للدلالة على زوج الرجل نفسه وكذلك كلمة « كلة » ومعناها في العبرية الزوجة أو زوجة الابن ومعناها في الآرامية العروس أو زوجة الأخت . وهو يرى أن ورود الكلمة الواحدة بهذه المعاني الثلاثة المختلفة لا يمكن تفسيره بسهولة إلا بأنه بقية من بقايا زمن كانت فيه زوجة الرجل هي كذلك زوجة أخيه وابنه (١) .

سادساً : ماورد في القرآن من إشارة الى أوابد العرب في الزواج . فقد كان

(١) Smith, Kinship and Marriage in Early Arabia, p. 136.

لزواج بالميراث شائعاً عندهم وكانوا يكرهون عليه النساء ويعضونهن حتى نهوا عن فعل ذلك بقوله تعالى « لايجل لكم أن تترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن ». وكانوا ينكحون ما نكح آباؤهم من النساء حتى حرم عليهم ذلك « إلا ما قد سلف » ومن ثم نرى أن عادة الزواج بالميراث وأن يخلف الرجل أباه أو أخاه على امرأته كانت شائعة كذلك عند العرب في الجاهلية إلى أن جاء الإسلام . وهي عادة سامية قديمة وقد أفضنا في الحديث عنها في موضع آخر . ويرى ماك لنان و ربرتن سمث أن وجود هذه العادة إنما هو بقية من بقايا زواج المشاركة الأخوي عند العرب والساميين . وقد بينا فساد هذا الرأي في حديثنا على الزواج بالميراث

سابعاً - ويرى بعض العلماء أن الزواج الشائع بين عرب النيل الأبيض المعروفين بالحسنية هو بقية من زواج المشاركة غير الأخوي أي من الطراز الشائع بين قبائل نيار بجزيرة ملبار فيبين هؤلاء العرب لا يتكون اختلاط الرجل بامرأته أكثر من أربعة أيام فقط في الأسبوع . وفي خلال هذه الأيام الأربعة يجب على الزوجة أن تراعى حرمة الزواج وقواعد العفة . أما في الأيام الأخرى فهي حرة تلتقي من تحب من الرجال ولا يعترض الزوج على هذا لأنه يعد ذلك دليلاً على جمال امرأته وقدرتها على اجتذاب الرجال (١) .

على أننا نستطيع الرد على ذلك بأن هؤلاء العرب يعيشون بين قبائل إفريقية ولا نعلم على وجه التحقيق ما إذا كانت هذه العادة أصلية فيهم أم أنهم اقتبسوها من الإفريقيين .

Wilken, Matriarchaat, p. 24.; Spenser, Principles of (١) Sociology, vol. 1 p. 617.

ثامناً - ويبدو أن زواج المشاركة كان شائعاً في بابلونيا إلى نحو سنة ٢٨٠٠ ق م وكان يمارس في مدينة لاجش في الجنوب إلى أن أصدر « أورو كاجينا » Urukagina ملك هذه المدينة قانونة الإصلاحى المشهور الذى نص فيه على إبطال هذا الزواج . وما كان الملك ليقدم على ذلك لولا انتشار هذه العادة ومناهضتها وقتئذ للمستوى الأخلاقى العام .

على أن بارتون Barton قد أوضح لنا أنه كان يقطن في هذه المدينة ثلاثة أنواع مختلفة من الناس ومن المستحيل أن نعلم الآن من منهم كان يمارس هذه العادة أهم الساميون أم غيرهم من سكان المدينة الآخرين (١) .

والآن وقد استعرضنا الشواهد التى يصح أن يستدل بها على وجود زواج المشاركة بين الجماعات السامية وجب علينا أن نتساءل أكان هذا النوع من الزواج نظاماً عاماً متفشياً بين قدماء العرب وسائر الأمم السامية ؟ فإن لم يكن فكيف نفسر هذه الحالات الغريبة وبعضها يبدو ثابتاً تاريخياً ؟

أما عن الشطر الأول من هذا السؤال فجوابى على ذلك أن لا ريب فى أن زواج المشاركة ظل يمارس فى جزيرة العرب فى بعض صوره إلى ظهور الاسلام بدائل حديث عائشة ورواية سترابو ، على أننا يجب أن نقول أن ليس لدينا من الأدلة القاطعة ما يكفى للبرهنة على أن هذا كان نظاماً عاماً منتشراً فى جميع أنحاء الجزيرة العربية إذ ربما كان هذا النوع من الزواج مقصوراً على بعض القبائل ممن كانوا يمارسون وأد البنات فى جزيرة العرب أو ممن كانت لهم ظروف اقتصادية خاصة . وقد ذكرنا آنفاً أن علم الاجتماع الحديث قد أثبت أن وأد

(١) انظر Barton, The Royal Inscriptions of Sumer and Akkad, 1929, p. 61, 87.

البنيات كان من الأسباب التي ساعدت على انتشار زواج المشاركة عند بعض القبائل البدائية . ومن ثم يكون جوابنا على الشطر الثاني من هذا السؤال هو أن هذه الحالات التي وجدت في جزيرة العرب ربما كانت حالات استثنائية تعد من قبيل الشذوذ والخروج على قاعدة فردية الزواج في الجماعات الانسانية البدائية وعلى هذا لا يمكن أن تنهض دليلاً على إثبات زواج المشاركة كنظام عام شائع عند جميع العرب والساميين إذ يمكن تفسيرها بأحد أمرين .

الأول — قد تكون هذه الحالات بقية من نظام اجتماعي بدأ في كانه متفشياً بين قدماء الساميين في عصور ما قبل التاريخ وفي مهدهم الأصلي أي قبل انفصالهم عن إخوانهم الحاميين في شمال إفريقيا .

الثاني — وهو الراجح عندي أن عادة زواج المشاركة قد تكون دخيلة على العرب وأبنا ورتبهم إما من إفريقية وإما عن طريق الفرس زمن حكمهم جزيرة العرب . فنحن نعلم أن الفرس كلنوا يمارسون نوعاً من الإباحة الجنسية في عهد الساسانيين قبل ظهور الاسلام وخاصة جماعة المانويين^(١) Manichaeans على أنه يحتمل من جهة أخرى أن تكون هذه العادة قد دخلت إلى جنوب الجزيرة من إفريقية وأن بعض قبائل الجنوب قد اقتبسوها من سكان العدو الغربية للبحر الأحمر . وشاهدنا على ذلك أن هذه العادة مازالت تمارس حتى الآن بين قبائل وهو ما أوبهيه بشرق إفريقية . وفي هذا نجد تفسيراً مقنعاً لما أورده سترابو

على أني بعد كثير من البحث والتنقيب أشك الآن كل الشك في صحة

Cf. Redhouse, Notes, etc. p. 20.

(١)

رواية سترابو معتمداً في قولى هذا على ماورد فى نقوش جزيرة العرب نفسها .
 قم مجموعة من هذه النقوش محفورة على ألواح من البرنز . وقد نشرت نصوص
 بعضها ضمن المجموعة الكبرى للنقوش السامية المسماة « كوريس انسكر بتيونم
 سميتيكارم ” Corpus Inscriptionnum Semiticarum ” تحت رقم ٥٢٣
 و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٦٨ وفى سنة ١٩٣٣ نشر Ryckmans فى مجلة Revue Biblique
 نص نقشين آخرين موجودين الآن بمتحف بروجراد بالروسيا .
 وفى هذه النقوش نجد أصحابها يعلنون توبتهم من ذنوبهم وندمهم على
 « خطيئاتهم » أى على فسقهم وارتكابهم الفحشاء أو اتيانهم النساء فى الأشهر
 الحرم أو فى الأماكن المقدسة .

وفى أحدها نجد حرم بن توبن يرفع كفارته اللاله « ذو السماوة » نخطيئته
 أى فسقه واقترابه من امرأة فى طمئها . وفى نقش آخر نجد أخته بنت توبن
 تستغفر لذنبها لأنها « أخطأت » أى فسقت فى بيت الاله « ذو السماوة » وفى
 نقش ثالث نجد رجلة تهب نذرهما (وهو لوح من البرنز) لرب بيت الاله « سعيد »
 وتستغفره نخطيئتها (١)

ومن كل هذه النقوش يستنبط هومل أن استعمال كلمة « خطيئة » بمعنى
 الكفارة عن « الاثم » قد وجد فى جنوب جزيرة العرب منذ الفترة المعينية أى
 منذ بدء الألف الأول قبل الميلاد وأن هذه الكلمة هى وغيرها من الاصطلاحات
 الدينية وقد وردت إلى العبرية من العربية الجنوبية (٢)

(١) انظر B. Gray, Sacrifice in the Old Testament
 p. 406.

Ancient Hebrew Tradition.

(٢) انظر هومل

وقد وردت كلمة « זָנָה » بلفظها ومعناها في التوراة في الأصحاح الرابع من سفر اللاويين . وهي في الأصحاح الخامس عشر تدل على نوع معين مقصود من لفظ الخطيئة هو الخروج على القواعد المرعية في العلاقة الجنسية . وهي في العبرية تدل على الذنب نفسه « الخطيئة » وعلى الكفارة عن ذلك الذنب . ومن ثم نرى أن المعنى الأصلي لكلمة זָנָה أو خطيئة هو الفسق .

وقد وجدنا نفس الشيء في النقوش المعينية الشمالية التي نشرها Jaussen و Savingnac برقم ٢٨ و ٣٠ و ٣٢ في المجلد الثاني من كتابهما بعثة خفرية في جزيرة العرب (١٩١٤) ففيها نجد أصحابها يقررون بفسقهم وفجورهم ويستغفرون لذنوبهم . وفي الحق إن مثل هذا الاعتراف بالفسق والتوبة منه والكفارة عنه ومثل هذا الاحساس الديني المرهف نحو الأمور الجنسية هو أمر فريد في بابه وليس معروفا في غير هذه النقوش في سائر العالم السامي .

ولعل من الطلى أن نذكر بهذه المناسبة أن لفظ الخطيئة بالمعنى القديم قد ورد كذلك في القرآن الكريم على ما يبدو لى . وذلك في قوله تعالى « واستغفري لذنبك إنك كنت من الخاطئين » . فسياق القصة يدل على أن لفظ الخاطئين مستعمل هنا بالمعنى الأصلي الذي كان يقصد من هذه الكلمة قديما وهو الفسق . فكان العزيز يقول لزوجته « إنك كنت من الفاسقين » . وهي وإن لم تكن قد فسقت فعلا فمراودتها يوسف بقصد الفسق هو بمثابة اقرار الذنب نفسه .

ومهما يكن من أمر فما قدمنا آ نفا يتضح لك ما يأتي : —

أولا : أن النقوش العربية الجنوبية تدل على أن عرب الجنوب كانوا يشعرون قديما بشعور ديني قوى نحو مراعاة قوانين الاختلاط الجنسي .

ثانياً : أنهم كانوا يعدون كل انحراف عن قواعد الاختلاط الجنسي أمراً إداً
ينفرون منه نفوراً شديداً .

ثالثاً : أن الرجل منهم كان إذا ارتكب فاحشة أو انحرف عن الحدود
الموضوعة سارع الى التوبة والتكفير عن ذنبه وراح يسعى الى اقتناء لوح من
معدن ثمين كالبرنز ينقش فيه خطيئته ويعلن توبته .

والنتيجة التي يجب أن نصل إليها من كل هذا أنه لا يمكن مطلقاً فرض عموم
إباحية جنسية أو نظام من المشاركة الزوجية في جماعة هذا موقفها من الأمور
الجنسية ، وعلى هذا فقول سترابو بديوع زواج المشاركة عند عرب الجنوب
هو في نظري قول مردود لا تؤيده الحقائق التاريخية . بل إنى أذهب إلى بعد
من هذا فأقول إن علم سترابو بجزيرة العرب كان علماً ناقصاً . وأنه جمع
معلوماته عن جزيرة العرب من قصص التجار والمغامرين وممن سبقه من كتاب
الأغريق وأدبها في كتابه الجغرافيا^(١) والدليل على أن علمه بجزيرة العرب لم
يكن عن خبرة شخصية أن أسفاره لم تذهب به إلى جزيرة العرب . وكل ما فعل
أن وصف أجزاءها الصحراوية وأنها لا ماء فيها . ولعله أراد بذلك أن يبرر
هزيمة Aelious Gallus لأنه كان صديقه على ما يقال^(٢) .

(١) Translated into English by H. C. Hamilton and
W. F. Falener, London, 1854.

(٢) Kiernan, The unveiling of Arabia, 1937, p. 28 ff.

(٤)

الزواج بالأسر

MARRIAGE BY CAPTURE

كانت عادة أسر النساء بالحرب والغزوات شائعة عند الشعوب البدائية غير المتحضرة وهي لا تزال منتشرة في كثير من جهات الدنيا ولا تزال آثارها باقية في حفلات الزواج عند كثير من القبائل المتأخرة . ففي طسمانيا نجد عادة اختطاف النساء قسراً من قبائل معادية أو أجنبية هي عادة شائعة جداً . وهي كذلك موجودة في بعض صورها في جزائر فيجي وغينيا الجديدة وبين بعض القبائل الهندية وبين العرب والتتار وغيرهم من سكان آسيا الوسطى كما توجد كذلك في روسيا الأوروبية . (١)

فبين قبائل الأروكانا يعتبر اختطاف العروس بالقوة المصطنعة جزءاً هاماً من شعائر الزواج . وفي بعض القبائل الهندية نجد الزوج بعد إعداد كل معدات العرس يعمد إلى اختطاف عروسه والفرار بها بينما يتبعه أقاربها وصويحباتها من النساء خاصة وهن يتصنعن محاولة انقاذاها . ويجب ألا نخلط بين الزواج بالأسر والزواج بالهرب أو الفرار والفرق الجوهرى بينهما أن الأول - كما يقول هوت Howitt - ينفذ قسراً ورغم إرادة المرأة والثانى ينفذ برغبة منها وعن تراض .

ويظن وستر مارك Westermarck (٢) أن الزواج بالأسر لا بد أن كان

Westermarck, p. 385.

(١) انظر

Ibid, p. 547.

(٢)

شائعاً جداً في المرحلة الأولى من التطور الاجتماعي عندما قويت أواصر الأسرة وغدا الرجل يعيش في جماعة صغيرة من ذوى قرابه ولم يكن قد خطر بعد بباله الزواج بالتبادل أو الشراء وأنها ترجع الى كراهية التزوج من الأهل وذوى القربى. ويرى ماك لنان Mc Lennan أن هذا النوع من الزواج إنما جاء نتيجة النظام الذى دعاه باسم exogamy أى الزواج الخارجى . وهو يقول إن هذا النظام يحتم على كل فرد من أفراد القبيلة أن يبحث عن زوجة له خارج قبيلته وأننا «أينما وجدنا نظام الزواج الخارجى exogamy وجدنا بعد البحث والاستقصاء نظام الزواج بالأسر»^(١) أى أنه يرى أن نظام الزواج بالأسر متصل اتصالاً وثيقاً بنظام الزواج الخارجى . لكن هذا خطأ فاحش . فقد برهن تيلر Tylor على فساد هذا الرأى بالاحصاء^(٢) . ويقول رفرز Rivers إن خطأ ماك لنان فى فرضه هذا إنما يرجع الى أنه أخطأ فى تعريف كلمة exogamy مع أنه هو واضع هذا الاصطلاح^(٣) والحق أن علماء الاجتماع المحدثين ينعون على أصحاب المدرسة القديمة اغراقهم فى وصف أهمية هذه العادة . ويرى « لوى » أنهم بالغوا فى تفسير مظاهرها وأنها لا تستحق كل هذا القدر من العناية إذ هى ذات أهمية ضئيلة.^(٤) ويقول رفرز Rivers إن عادة أسر النساء من قبائل أخرى هى عادة لانزال موجودة ولكنها فى رأى رفرز لا تلعب دوراً هاماً فى تقرير شكل النظام الاجتماعى أو تقرير هيئته شعائر الزواج . ويرى لوى Lowie ما رآه هوبهوس Hobhouse من قبل وهو أن ممارسة عادة الأسر الآن إنما ترمز الى الملكية

Mc Lennan, Studies in Ancient History, p. 74. (١)

I. B. Tylor, J. A. Ins. vol. XViii p. 265, (٢)

Rivers, p. 46. (٣)

Lowie, Primitive Society, P.22 (٤)

فقط وليس من الضروري أن تكون بقية من أسر حقيقي إذ قد تكون مجرد تبرير قانوني لعادة تمارس فعلاً . « (١)

ومهما يكن من أمر فقد وجدت هذه العادة عند كثير من الشعوب القديمة فقد اعتبرتها قوانين « مانو » إحدى الأنواع الشرعية الثمانية من عقد الزواج . وكانت شائعة عند الأغرقيق في وقت من الأوقات . واحتفظ الاسبارطيون بها كرمز لعقد الزواج . (٢)

وقد كان الزواج بالأسر شائعاً عند الساميين . والشعر الجاهلي حافل بأخبار السبي في الغزوات . فقد كان السبي قديماً أحد الأغراض الرئيسية من الحروب والغارات وكانوا يطلقون على المرأة المأخوذة في السبي اسم النزيعه وهي التي انتزعت من أهلها وفصلت عنهم والنزيع ولد الأسيرة . وقد بلغ من كثرة السبي في الحروب التي كانت تستعراظها بين القبائل المختلفة أن قامت سوق منظمة في مكة لبيع السبي بيع العبيد .

ويبدو أن مكة كانت سوقاً للزريق منذ القديم وقد ظلت كذلك ولا ريب إلى عهد قريب . فكان يباع في كل عام نحو خمسة آلاف من كانوا يجلبون إليها من الهند وجزائر الهند الشرقية وإفريقية (٣) . وكان عدد منهم يجلب إليها كذلك من اليمن وأحياناً من جهات آسيا الصغرى ولكن كان معظمهم من رقيق مكة . (٤)

(١) Hobhouse, *Morals in Evolution*, pp. 153, 158.

(٢) Westermarck, p. 386

(٣) أنظر تقرير اتحاد عصبة الأمم في جريدة التيمز اللندنية بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٩

(٤) E. Rutter, *The Holy Cities of Arabia*, Vol. II p. 93 ff.

وفي المعاهدة التي عقدت في مايو سنة ١٩٢٧ بين المملكة العربية السعودية والحكومة البريطانية نصت المادة السابعة على مصادرة تجارة الرقيق في جزيرة العرب . وكان العرب قديماً يسترقون أبناء جلدتهم في الحروب (١) وكانوا يسترقونهم حتى في الميسر (القمار) (٢)

فلما جاء الاسلام أطلق حرية الرجال ولم يبح سبي المسلمين ولا استرقاق العرب بل جاء بنظرية الحرية الشخصية وأن الرجال أحرار « إلا من يعترف أنه عبد أو من يشهد شاهد عدل أنه عبد » (٣)

وقد حدث بعد هزيمة هوازن أن أمر النبي صلى الله عليه وسلم برد الأسرى إلى أهلهم فامتنع من ذلك بنو تميم وغيرهم ممن قاتلوا مع الرسول في يوم حنين فقال رسول الله كل من تمسك بحقه من السبي فله ست فرائض من أول شيء نصيبه (٤)

وكان مثل هذا يقع في الجاهلية أيضاً فكان بعضهم يرفض التخلي عن السبي إلا بعوض كما حدث عندما أراد قيس بن زهير أن يرد ما أصاب من بني يربوع وينصرف عنهم راجعاً « فلما رأى ذلك أصحاب قيس قالوا لانصالحك أبداً أصبنا مائة من الأبل وامرأتين فعمدت إلى غنيمتنا فجعلتها في فرس لك

(١) انظر الأغانى ج ١١ ص ٧٩ وما يليها .

(٢) انظر قصة أبي لبيب وابن هشام في الأغانى ج ٣ ص ١٠٠ .

(٣) انظر كتاب « من لا يحضره الفقيه » للقمي ، مخطوط بالتحف البريطاني رقم

١٩٣٥٨ ورقة ٤٥ وانظر ايضا Levy, Sociology of Islam, vol. I, p. 108 ff.

(٤) انظر تاريخ الكامل لابن الأثير ج أول ص ١١٢ .

تذهب به دوننا . فعظم في ذلك الشر بينهم حتى اشترى منهم غنيمتهم بمائة من الأبل « (١) »

ومن ثم ترى أن الأسرى في الجاهلية كانوا يعتبرون ملكاً للبين وهي عادة أباحها الرسول ولكنه سعى إلى تعديلها وتهذيب حواشيها ، فكانت الأسيرة بمجرد أن يظهر حملها لا يجوز بيعها ولا اقتداؤها بما لها (٢) . وكان ولدها يولد حراً وكان يرث أباه على النقيض من الجاهلية فقد كانوا لا يورثون الهجين (٣)

ولا تزال عادة الأسر المصطنع موجودة بين بدو شبه جزيرة سيناء . ولعل « زفة » العروس التي لا تزال موجودة عند كثير من الأمم هي بقية من مهرجان الفتيان وهم عائدون بالسبي من الوقائع والحروب . وقد أسهب هوارد Howard (٤) في وصف عادة الزواج بالأسر عند بدو سيناء ويرى أنها تشبه تلك الموجودة عند كثير من الأمم البدائية .

وقد تغلغت عادة الزواج بالأسر في حياة الساميين الى حد كبير . وهذا أمر طبيعي فقد كانت حياتهم في أقدم العصور حياة كفاح ونضال وكر وفر وسطو وغارات وحروب وغزوات . فلما ركنوا إلى الدعة والاستقرار وعرفوا ما للمرأة من قيمة اقتصادية بدأوا يحسنون معاملتها ويضعون الحدود والقوانين ولكنهم فرقوا في ذلك بين الحرية ومملكت اليمين . وقد كان نظام الإماء شائعاً كذلك عند البابليين . ففي القوانين البابلية نجد نوعين من الإماء يطلق على أحدهما اسم

(١) نقائض جرير والفرزدق طبعة ليدن ص ٨٥ .

(٢) شرح الموطأ ج ٢ ص ٨٧ .

(٣) المقدم الفريد ج ٣ ص ٢٩٦ .

(٤) انظر Howard, History of Matrimonial Institutions,

« Amalum » « أمم » والميم الأخيرة للتونين . ويطلق على النوع الثاني اسم « Sūgītum » « شجيم » والميم الأخيرة هي أيضاً للتونين . وعلى هذا فالكلمتان تضارعان في العربية كلتي « أمة » و « شجية » . والفرق بينهما في البابلية أن « الأمة » هي الجارية التي كانت تختارها الزوجة العاقر لبعثها لكي يرزق منها أولاداً كما فعلت سارة بإبراهيم . فهي لعقما اختارت له أمة مصرية ولدت له اسماعيل وذلك جرياً على عادة البابليين .

وكان مقام الأمة في الجمعية البابلية (١) والجمعيات السامية على العموم أحط من مقام الزوجة فقد كانت الأمة تعد في مرتبة العبيد (٢) وكان يجب عليها أن تطيع زوجة سيدها فإن عصتها حل بها عقاب شديد (٣) . وكان ولد الأمة لا يرث أباه إلا إذا اعترف به الأب أمام شاهد من الشهود ولو بمجرد الإشارة . وكذلك كانت العادة عند العرب . فقد كانوا في الجاهلية لا يورثون المهجين

أما النوع الثاني من الإماء فكان يطلق عليه اسم « Sūgītum » . وهذه الكلمة مشتقة من الأصل البابلي SU. GE. Tum. « شو. جي. تم . » . والمقطع الأخير هو تاء التأنيث وميم التنوين وعندى أن هذا الأصل البابلي يضارع الأصل العربي « شجا » إذ كلاهما أصل سامي . ومن ثم فكلمة Sūgītum تمت في بنائها إلى الأصل العربي « شجا » ومعناها في العربية الغلبة

Code Hammurabi, Sec. 145.

(١) انظر

وانظر أيضاً سفر الخروج اصحاح ٢٠ الايات ١٠ ، ١٧ ، واصحاح ٢١ آية ٢٦

وسفر اللاويين اصحاح ٢٥

(٢) انظر سفر التكوين اصحاح ١٢ آية ١٦ واصحاح ٢٠ آية ١٤ . وسفر الملوك

الثاني اصحاح ٥ آية ٢٦

(٣) انظر تشريع حمورابي الفقرة ١٤٦ — ١٤٧

والقبر والحزن . أما في البابلية فعناها الأسيرة . والعلاقة ظاهرة بين المعنيين وهي لا تحتاج إلى شرح أو تفسير . فالأسر كان مصحوباً ولا ريب بالحزن والبكاء والعويل إما لمفارقة الديار والأصحاب وإما لفقد الأهل والأحباب حتى كان من عادة بعض الساميين أن يملأوا الأسيرة شهراً تندب فيه أهلها فإذا مضت هذه العدة حل لأسرها الدخول بها (١) .

ويرى كثير من العلماء أن طبقة الإماء المعروفة عند البابليين باسم Sugitum تضارع الطبقة المعروفة عند الآشوريين باسم Esirtu أى الأسيرة وقد ذكر فيجن Feigin (٢) أنه قد ورد في الوثائق الآكادية (البابلية) عدة كلمات مختلفة استعملتها الجماعات السامية للدلالة على معنى السبي .

وكانت المرأة السبي تدعى في الآشورية باسم Esirtu وهي كلمة مشتقة من الأصل الآشورى Esiru « أسر » ومعناها الاحاطة أو الحبس وتستعمل بكثرة في المعنى الأخير وقد ورد الأصل بهذا المعنى في العبرية في مادة « אָסַר » وفي العربية في مادة « أسر » .

وقد كان الزواج بالأسر شائعاً كذلك عند الآشوريين وعقدت له القوانين الآشورية فصلاً خاصاً . فقد نصت المادة ٤١ (٣) على أن الرجل أن يتزوج بأسيرته Esirtu فإذا فعل ارتفع مقام الأسيرة إلى مقام الزوجة وأصبحت تعرف باسم Assatu « أشاتو »

(١) انظر سفر التثنية اصحاح ٢١ الايات ١٢ ، ١٣

(٢) انظر Feigin, The Captives in Cuneiform Inscriptions, (AJSL) 1934, pp. 242 - 243.

(٣) Driver and Miles, The Assyrian Laws, 127 - 128.: Middle Assyrian Law, Sec. 41.

وكان على الرجل إذا أراد أن يتزوج من أسيرته أن يحضرها مقنعة الوجه أمام خمسة أوصية من الشهود وتم يعلن أنها زوجته . فإن رزق منها بعد ذلك أولاداً فلا حق لهم في الميراث إلا إذا لم يكن له أولاد من امرأة حرة

وقد كان الزواج بالأسر شائعاً كذلك عند الاسرائيليين وقد بينت التوراة حدوده في الاصحاح الحادى والعشرين من سفرالتثنية (١) . فكان على الاسرائيلى إن أراد الزواج باحدى نساء السبى أن يلاحظ القواعد الآتية :-

أولاً - تصبح السبى زوجة شرعية عند حلق شعرها وقص أظافرها وخلع ملابس الأسر بعد أن يكون قد انقضى عليها شهر تندب فيه أهلها .

ثانياً - إن لم ترق في عين الزوج بعد الدخول بها وجب عليه أن يسرحها ولا يجوز له بيعها فإن سرحها وخرجت من بيته أصبحت حرة تذهب حيث تشاء وسقط كل حق له عليها .

ومن ثم نرى أن هذا التشريع كان يرمى في الحقيقة إلى تحسين حال السبايا وتخفيف وطأة الأسر عنهن . ولعله تشريع جاء متأخراً في عصور التاريخ ولعله أحدث عهداً من القوانين السامية السابقة (٢) . على أننا يجب أن نلاحظ هنا أن هذا القانون لم يطبق على الكنعانيين وذلك لأنه كان محرماً على الاسرائيليين أن يصابروا الكنعانيين (٣) .

ومهما يكن من أمر فهذا التشريع يحمل طابع الصحراء ونكاد نتنسم فيه

(١) سفر التثنية اصحاح ٢١ الآيات ١٠ إلى ١٤ .

(٢) Neufeld, The Ancient Hebrew Marriage Laws, P. 78.

(٣) انظر سفر التثنية الاصحاح السابع الآية الثالثة .

روح الفروسية والحرية العربية . ولعل بعض القبائل الاسرائيلية قد نقلته معها قبل نزوحها من جزيرة العرب .

وعلى الرغم من أن التشريع الاسرائيلي كان يرمى الى تحسين حال السبي فقد ظلت أحط مقاما من غيرها من الزوجات من الوجهتين الاجتماعية والقانونية (١) . وقد ذكرنا آنفا أن زواج السبي كان شائعاً في جزيرة العرب الى أن ظهر الاسلام فطهره من كثير من أدرانته وأصلح من شأنه وجعل الأسيرة أحسن حالا من ذي قبل .

على أن الزواج بالأسرى في جزيرة العرب قديماً لم يكن معناه إذلال المرأة أو استعبادها بل يبدو أنه كان نوعاً مرغوباً فيه كل الرغبة . لأنه ضرب من الفروسية ولأنه لا مهر فيه فقد كفاهم السيف دفع مهر أو ثمن ، ولأن العرب كانوا يعتقدون أن أبناء السبايا من خيرة الفتيان . وذلك واضح من قول حاتم الطائي (٢)

وما انكحونا طائعين بناتهم	واسكننا خطنهاها بأسيا فناقسرا
فما زادها فينا السباء مذلة	ولا كلفت خبزاً ولا طبخت قدراً
ولكننا خلطنهاها بخير نساءنا	فجاءت بهم بيضا وجوههم زهراً
وكائن ترى فينا من ابن سبية	إذا لقي الأبطال يطعنهم شزراً
ويأخذ رايات الطعان بكنهه	فيوردها بيضا ويصدرها حمرا

(١) Bertholet, A History of Hebrew Civilization, P. 158

(٢) العقد الفريد جزء ٣ ص ٢٩٧

لأجل الزواج بالسبي في جزيرة العرب أنظر ما يأتي : -

Kinship, pp. 89-90, 98-99.

Lichtenstadter, Women in the Aiyam al-'Arab, pp. 25 ff., 34 ff.

Burckhardt, Notes etc., pp. 65, 154, 158-159.

الزواج بالمبادلة أو زواج الشغار

MARRIAGE BY EXCHANGE

الزواج بالمبادلة أو زواج الشغار هو أبسط أنواع الشراء . ودرى علماء الاجتماع المحدثون أن أساس الزواج بالتبادل هو أن القبائل البدائية كانت تنظر الى الزواج كنظام مدنى لا دينى وكانوا يعتبرون عقد الزواج كرباط بين الأسر لابين الأفراد^(١). فالقناة فى نظر أهلها هى رأس مال للأسرة ولهذا كانت تعامل معاملة المتاع الذى يباع ويشترى فيجب أن يتم عليها التراضى بالإيجاب والقبول ولا يمكن أن يتخلوا عنها دون أن يأخذوا عن ذلك عوضاً كافياً .

والطراز الشائع من هذا الزواج هو أن يزوج الرجل ابنته أو أخته على أن يزوجه الآخر ابنته أو أخته . ويقول « رفرز » إن هذا الطراز قد يوجد جنباً إلى جنب مع الزواج بالشراء ودفع الثمن ونحن إن أمعنا النظر فى هذا النوع من الزواج وجدنا أنه قائم على مبدأ المبادلة وإعطاء شىء نظير أخذ شىء آخر يعادله فى القيمة . وما المبادلة فى الحقيقة إلا نوع بدائى من البيع والشراء .

ولا يزال زواج المبادلة شائعاً عند القبائل الاسترالية ولكنه نادر أو معدوم فى جهات ميلانيزيا .

وقد كان هذا النوع من الزواج موجوداً عند الأمم السامية قديماً وكان العرب

يمارسونه في الجاهلية الى أن حرمه الاسلام . فقد ورد في البخارى « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن زواج الشغار . والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته لإصداق بينهما » . ووجه النهى هنا هو عدم دفع الصداق . وهي نقطة هامة سأوفىها حنفاً من الشرح في مكان آخر إن شاء الله . وحسبى أن أبين هنا الفرق بين المهر والصداق . فالمهر في الأصل كان العوض (الثمن) الذي يدفع لأهل المرأة . أما الصداق فالعوض الذي يدفعه الرجل للزوجة . وقد كان زواج الشغار موجوداً كذلك عند الكنعانيين كما يؤخذ ذلك من سفر التكوين (إصحاح ٣٤ آية ٨ - ٩) . وليس لدينا ما يدل على أنه وجد عند العبرانيين .

(٦)

الزواج بالشراء

MARRIAGE BY PURCHASE

الزواج بالشراء هو أكثر أنواع العوض انتشارا إذا قورن بزواج التبادل ولهذا النوع صور عديدة تختلف باختلاف الأماكن والشعوب. ففي بعض الجهات تعامل المرأة معاملة السنعة تماما . فقد تنقل من يد إلى يد وقد ترهن وفاء لدين وقد تورث كما يورث المتاع . وفي جهات أخرى نجد أن لم يبق من زواج الشراء إلا « المهر » فقط . فقد تحمل المرأة إلى زوجها من الهدايا أو المال ما يضارع الثمن الذي دفعه لأهلها أو ما يرجح ذلك .

ولنبداً أولاً بزواج الشراء بالمعنى الدقيق من هذه العبارة فنقول .

في قبيلة كرجيز Kargis وهي قبيلة تركية مسلمة تقطن في الجنوب الغربي من سيبيريا نجد الرجل يبدأ في خطبة فتاة لابنه وهو لا يزال في سن العاشرة ثم يشرع في جمع ثمن العروس ويبلغ هذا الثمن عادة أكثر من ثمانين رأساً من الأغنام قد تدفع نجوماً وأقساطاً لأهل العروس . فإذا دفع أكثره سمح للفتى بأن يزور خطيبته . ويعقد الزواج متى تم دفع الثمن كاملاً . ومن أجل ارتفاع الثمن ينذر الطلاق في هذه القبيلة كما ينذر الزواج بأكثر من واحدة . وفي هذه الحالة تعتبر المرأة ملكاً لزوجها وتفقد كل اتصال بأسرتها . (١)

وبين قبيلة « هو » بأفريقية الغربية قد يخطب الرجل ابنة بعض الناس حتى قبل ميلادها . فإذا قبل الأبوان حمل اليهما هدية أولاً ثم يدفع في كل شهر مقدارا معيناً من الاصداف أو المحار ويساعدهما في الزراعة وغيرها من الأعمال فإذا بلغت البنت سن المراهقة زقت إلى زوجها . والمرأة هنا ملك للرجل ما في ذلك شك . فله أن يرهنها لدائنه إذا شاء ويرثها أخوته من بعده بينما تحرم هي من ميراثه . وليس كل زواج بالشراء معناه ملكية الزوجة بالكلية . فهذا خطأ شائع وقع فيه بعض العلماء حتى العلامة ريرتسن سمث . فبين قبائل البابوان Papuan بغينيا الجديدة ليس للرجل على المرأة إلا حقوق المحاطة الجنسية فقط فهي ليست ملكاً له وهو لا يرثها بل هي التي ترثه وليس له حقوق الأبوة على أولاده بل هم يعدون ملكاً لها ولأهلها وعليه أن يقوم ببعض الأعمال المنزلية نظير ما تؤديه الزوجة من خدمات . (١)

وكان نظام الزواج بالشراء شائعاً عند الساميين قديماً . وكانوا يطلقون على الثمن الذي يدفع نظير إقتناء الزوجة *ḫān* بالعبرية وبالسريانية والمهر بالعربية . وكان المهر يدفع في الأصل لأبي الزوجة وذلك لأن الساميين القدماء كانوا ككل القبائل البدائية الأخرى ينظرون إلى الفتاة كسلعة قيمة تضيف في مال أبيها ومن أجل هذا كان العرب في الجاهلية يسمونها النافجة وكانوا يميون الرجل إذا رزق ابنة بقولهم « هنيئاً لك النافجة » . وفي القاموس « النافجة » البنت لأنها تعظم مال أبيها بمهرها .

وكانوا يكرهون تزويج بناتهم في قبيلة أجنبية ولم يكن يفرهم على ذلك إلا ارتفاع ثمن الشراء (أى كثرة المهر) (١). ونجد صدى هذا في قصة صعصعة بن معاوية عند ما جاء الى عامر بن الظرب يطلب الزواج من ابنته فقال عامر « أتيتنى تشتري منى كبدى فارحم ولدى قبلك أو رددتك والحسب كفى الحسب والزواج الصالح ابن بعد أب وقد أنكحتك خشية أن لا أجد مثلك (٢) » وكان الثمن يختلف باختلاف مقام الرجل ومكانته في قبيلته . فرغم أن العرب كانوا ديمقراطيين الى أقصى حدود الديمقراطية كانوا مع هذا لشدة غيرتهم على بناتهم لا يزوجونهن إلا لمن يحسن الثمن وسموا ذلك الكفاءة وعدوا من الشرف الا تعطى المرأة إلا للكفاء حتى قال قيس بن زهير للنسر « إن لم تجدوا الأكفاء لبناتكم فخير أزواجهن القبور » (٣)

وكان يحمي ابن أبى حفصة يهوديا أسلم على يد عثمان ابن عفان فكثر ماله وتزوج خولة بنت مقاتل بن قيس بن عاصم ونقدها خمسين ألفا فغيره بعضهم فقال يرد عليه

وما تركت خمسون ألفا لقائل عليك فلا تحفل بمقالة لأثم
فإن قلت زوجت مولى فقد مضت به سنة قبلى وحب الدراهم (٤)

وقد ظل زواج المهر أى الشراء شائعا فى الجاهلية الى قبيل ظهور الاسلام فأبطل بالصداق . والصداق هو الهبة التى تعطى للمرأة نفسها أما المهر فكان فى

(١) انظر العقد الفريد ج ٣ ص ٢٩٨

(٢) انظر العقد الفريد ج ٣ ص ٢٧٢

(٣) » » » ج ٣ ص ٢٧٣

(٤) » » » ج ٣ ص ٢٨٨ . وانظر أيضا قصة المبرد فى الكامل ج أول ص ٢٨١ طبعة أوروبا .

الأصل المال أو الثمن الذى يعطى لوالد المرأة أو أهلها عوضاً لهم عن فقدها
 وذهابها إلى عشيرة زوجها . لكن هذا الفرق قد اختفى فى الاسلام وغدت
 الكلمتان من قبيل المترادفات .

ويجى ربرتن سمث أن الصداق كان يدل فى الأصل على نوع آخر من
 الزواج يعرف باسم زواج الصديقة . وهو اسم كان يطلقه العرب على المرأة التى
 يزورها زوجها من وقت لآخر . ويبدو أن المرأة فى هذا الزواج هى التى كانت
 تزوج نفسها من الرجل عن حرية وطيب خاطر وهى التى كانت تطلقه متى شاءت .
 وكانت المرأة تدعى بالصديقة والزوج بالصديق «والهبة التى يحملها اليها
 بالصداق . (١)

وكان زواج الصديقة موجوداً كذلك عند الاسرائيليين وهو يطلق على
 المرأة التى تعيش هى وأولادها بين عشيرتها ويزورها الزوج متى أراد (٢) .
 وهذا النوع من الزواج يفسر لنا كثيراً مما ورد فى أشعار العرب من تلميحات من
 أمثال ماورد فى شعر امرئ القيس وليد وعمر بن أم كلثوم وعنزة والحارث وغيرهم
 من الشعراء . وواضح أن هؤلاء الشعراء كانوا من غير القبائل التى كانت تعيش
 فيها نساءهم وأنهم كانوا أحياناً يزورونهن خفية إما لنفار بين القبائل وإما لعدم رضى
 أقربائهم ، متعرضين بذلك لأنواع الأخطار . وكثيراً ما كان الزواج فى مثل هذه
 الحالة مؤقتاً ينتهى متى شاءت المرأة أو فى حال ما إذا رحلت مع قبيلتها بقتة

Smith, Kinship, p. 76.

Pedersen, Israel, p. 50 ff.

(١) انظر

(٢) انظر

وخلفت الزوج يندب الدمن والأطال . ويرى بعض العلماء فى هذا النوع من الزواج بقية من نظام الأمومة

ومن ثم نرى الفرق بين الصداق والمهر . فالصداق هو هبة الرجل للمرأة نفسها ولا يتضمن ملكية أو سيادة لأنها وإياه على قدم المساواة . وأما المهر فكان فى الأصل الثمن الذى يدفعه الرجل لأهل المرأة تعويضا لهم عن فقدها وخسارتها .

ويرى ربرتسن سمث أن المهر هو ثمن الشراء فعلا وأن هذا النوع من الزواج يدل على السيادة المطلقة فيه تفقد المرأة حقها فى الطلاق وفيه تهجر المرأة قبيلتها وتتبع زوجها الى داره وقبيلته . ويقترح ربرتسن سمث أن يطلق على هذا النوع اسم زواج «البعولة» (١) أو «زواج السيادة» وتدعى المرأة بعله أى المرأة الخاصة التى صارت الى حوزة الرجل وملكته . ويبدو أن هذا المعنى ظل ملحوظا كذلك عند العرب الى ظهور الاسلام فقد أورد المبرد حديث عائشة أنها قالت « إنما النكاح رق فلينظر امرؤ من يرق كرىمته »

وقد علق المبرد على ذلك فقال « وعلى هذا جاءت اللغة فقالوا كنا فى أملاك فلان وفى ملك فلان وملكة فلانة . ويقول الرجل ملكت المرأة وأملكيتها وليها ، ومن ذلك أن يمين الطلاق إذا وقع فيها حنث إنما يكون محلها محل الاقرار بترك ما كان يملكه كالعناق . وقال رسول الله أوصيكم بالنساء فانهن عندكم عوان أى أسيرات ويقال عنى فلان فى بنى فلان إذا قام فيهم أسيرا » (٢)

ومهما يكن من أمر قم من علماء الاسرائيليات من ينكر أن الزواج العبرى

Smith, p. 75.

(١) انظر

(٢) انظر الكامل للمبرد جزء اول ص ٢٨ طبعة أوروبا .

القديم كان قائماً على أساس فكرة الشراء وهم من أجل ذلك يحددون بالسكوية رأى سمث في أن المهر كان ثمن الشراء فعلاً ولهم في ذلك نظريات وآراء مختلفة فبرى ابرهارتر Eberharter أن المهر لم يكن إلا تعويضاً للأب عن حقوقه التي كانت له على ابنته ثم نقلت إلى الزوج من بعد ذلك . ويرى « دريفر » Driver و « ميلز » Miles أن المهر إن لم يكن مجرد هدية اقتضتها العادة والعرف فلا يعدو أن كان في الأصل محض ثمن يدفع للأب نظير تخليه عن ابنته لرجل يود أن يلد منها أولادا « وأن هذا الثمن لا يمثل الا حق الرجل على المرأة في أن تلد له أولادا لا ثمن المرأة ذاتها (١)

وقد انتقد الاستاذ بروز Burrows (٢) هذا الرأي على أساس أن المهر قد أ كسب الزوج حقاً أكثر من مجرد جعل المرأة أما لأولاده بيدليل أن التوراة لم تشترط رد المهر للزوج ولا طلاق المرأة في حال ظهور عقمها بل الأمر على النقيض من ذلك فقد ورد في التوراة حالات تدل على أن عقم المرأة لم يفقدها حب زوجها .

والراجح أن المهر يمثل أمرين هامين عند العبرانيين (٣)

(١) تعويض الأب أو الأهل عن فقد خدمات ابنتهم

(٢) أنه بمثابة جعل يدفع نظير سلامة العين

وفي الحق أن ليس في هذا ما يناقض نظرية الزواج بالشراء إذ الفكرة

(١) انظر Driver and Miles, Assyrian Laws, 145. 155-161.

(٢) انظر Burrows, The Basis of Israelite Marriage, pp. 53-56.

(٣) قارن Neufeld, Ancient Hebrew Marriage Laws, p. 98.

الاساسية في البيع والشراء أن يأخذ المرء شيئاً ذا قيمة في نظره ويدفع عنه ثمناً يعرض به صاحب الشيء عن فقده . أما من حيث سلامه العين فالفتاة معتبرة هنا كالسلعة المشترى التي إن ظهر فيها عيب جاز للمشتري (وهو الزوج في هذه الحالة) أن يردّها للبائع وهو الأب أو أهل بيت العروس . ومن ثم كانت العنارة شرطاً هاماً في صحة الزواج عند الاسرائيليين ونصت التوراة على أنه إذا ظهر فقد العنارة حق للزوج أن يرد الفتاة إلى أبيها ، وفي هذه الحالة كان الثمن يرد إلى الزوج يقيناً أما الفتاة فكانت ترجع بالحجارة أمام رجال مدينتها (١) . وكان مهر الثيب يختلف بطبيعة الحال عن مهر البكر فقد ورد في التلمود أن الثمن الذي يدفع للأيم أو المطلقة نصف ذلك الذي يدفع « للبتول » أي العنراء .

وقد وجدنا في العصور المتأخرة أن المهر قد شرع يفقد كثيراً من قيمته الحقيقية ومغزاه الأصلي حتى صار بمرور الزمن مجرد رمز من الرموز (٢)

وقد حار العلماء في تتبع الأصل في كلمة « مهر » ويبدو أنهما من الكلمات القديمة التي ضاع أصل اشتقاقها وقد حاول بعضهم إرجاعها إلى الأصل الأكدى Ma'aru بمعنى أرسل أو وجه و Tamartu بمعنى العطية أو الهبة وحاول آخرون اشتقاقها من الأصل الأكدى Mhr و Mahiru بمعنى المقابل أو العوض . ولعل الأفضل أن نفرض وجود أصلين مختلفين أحدهما Mhr والثاني Mhr

(١) سفر التثنية اصحاح ٢٢ آية ٢١٦٢٠ .

(٢) انظر Epstein, The Jewish Marriage Contract, pp. 63 - 67 .

ومها يكن من أمر فألى جانب المهر كان يوجد ثلاثة أنواع أخرى من العوض عند العبرانيين .

النوع الأول . يدعى **שלוח** « شلوخيم أو شلوخيم » وهو هدية الرجل لابنته عند تركها منزله إلى بيت العروس .

والكلمة مشتقة من الفعل العبرى **שלח** « شلخ أو شلخ » بمعنى أرسل ويقابله في العربية « سرح أو سلخ » بمعنى انفصل ومن ثم يكون معنى «شلوخيم» الهدية التي تعطى للفتاة عند تسريحها وانسلاخها من بيت أبيها .

ويبدو أن كان الغرض من «الشلوخيم» هو تعويض البنت عن نصيب في مال أبيها إذ يؤخذ من سفر العدد أن الفتاة التي كان يموت أبوها قبل زواجها وأخذها « الشلوخيم » كان يحق لها أن تطالب بنصيب في مال أبيها (١) .

ويقابل « الشلوخيم » عند العبرانيين هدية الزواج التي كانت تدعى عند البابليين « **Sbirktum** » «شركتم» وعند الآشوريين **Shirku** «شركو» وهي الهدية التي كانت تحملها الفتاة من بيت أبيها إلى عروسها وتبقى ملكا لها حتى بعد طلاقها أو وفاة زوجها (٢)

ويرى غوردن Gordon (٣) أن لفظ « شلوخيم » في العبرية يضارع لفظ **שלح** « تلخ » الذي ورد في نقوش راس الشجرة والذي يدل على الهدية التي كان يهبها الأب لابنته عند زواجها . ويؤخذ من التوراة أن هذه العادة نفسها كانت معروفة عند الأموريين والمصريين (٤) .

(١) سفر العدد اصحاح ٣٦ آية ٢ و ٣

(٢) تصريع جورانى الفقرات ١٧١ - ١٧٩

(٣) أنظر Gordon, A Marriage of the Gods in Canaanite Mythology, P. 36.

(٤) سفر التكوين اصحاح ٢٩ آية ٢٤ ، ٢٩ ، وسفر الملوك الأول اصحاح ٩ آية ١٦

النوع الثانى : ويدعى «متان» أى العطية ويطلق بوجه خاص على الهدية التى يقدمها الخطيب لخطيبته التى يتوقع الزواج بها وهى الهدية التى يطلق عليها اليوم عامة مصر اسم « الشبكه »

ولم يرد لفظ «متان» بمعنى هدية الزواج إلا فى موضع واحد من التوراة إذ نقرأ فى الاصحاح الرابع والثلاثين من سفر التكوين قول شكيم ليعقوب وأولاده حين أراد أن يتزوج «دينه» بنت يعقوب «كثروا على جدا مهرا وعطية» (٦٦٥-٦٦٦) فأعطى كما تقولون لى وأعطونى الفناه زوجة .

ولعلنا نجد فى هذا صدى المرحلة الأولى فى الانتقال من المهر بمعناه القديم وهو ثمن الشراء الذى يدفع لأهل المرأة إلى الصداق الذى هو هدية تعطى للمرأة ذاتها .

ونجد صدى ذلك أيضا فى جزيرة العرب فى قصة صعصعة بن معاوية عندما قدم إلى عامر بن الظرب يخطب ابنته وقال « إنى أصدقها عقارا فى كنفه وأمنحها حاجات قومها لا ترد لأحد منهم حاجة » (١)

فالشرط الثانى يشير ولا ريب إلى ثمن الشراء (المهر) الذى هو حق لأهل العروس وقومها والشرط الأول يشير إلى الهبة أو « العطية » التى تمنح للفتاة ذاتها ويجب أن نلاحظ هنا أنه « أصدقها » عقارا وهذا يعادل بالضبط ما كان يعرف عند البابليين باسم نندونوم Nudunnum وعند الآشوريين باسم « ندنو » وهو العقار الذى كان يعطيه (يصدقه) الزوج زوجته لكي تتمتع به حتى بعد وفاته مالم تتزوج بغيره فإن فعلت سقط حقها فيه وعاد إلى أهل الزوج وعشيرته (٢)

(١) قارن المقد الفريد ج ٣ ص ٢٧٢

(٢) قارن تشريع حمورابى ٦ الفقرات ١٥٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ والقانون الآشورى تحرير

دريفر وميلز - فقرة ٢٧ ، ٣٢

النوع الثالث ويدعى ٦٦٦٦٦٦ « مجد انوث » وقد وردت الإشارة إلى هذا النوع في موضع واحد من التوراة وذلك عندما ذهب غلام ابراهيم إلى لابان ليخطب ابنته رفته لتكون زوجة لاسحق فلما قبل لابان ذلك « أخرج الغلام آنية فضة وآنية ذهب وثيابا وأعطها لرفيه . وأعطى تحفا لأخيها ولأمها » (١)

والسكامة في الأصل تدل على أطيب الفواكه والثمار ولكن استعمالها هنا قد امتد إلى غير ذلك من نفيس الأشياء التي تهدي عادة للعروس وأهلها إذا تمت الخطبة وهي عادة مازلنا نجد آثارها في البلاد العربية ولا بد أن كانت موجودة كذلك عند العرب القدماء . وليس ثمة دليل قاطع على أنها كانت موجودة عند البابليين والآشوريين (٢)

والآن وقد فرغنا من الزواج بالشراء وذكرنا أنواع العوض عند الساميين وجب أن نتحدث عن نوع آخر يمت بصلة إلى زواج الشراء فنقول .

(١) سفر التكوين اصحاح ٢٤ آية ٥٣ .

Neufeld, op. cit. 117.

(٢) قارن

(٧) زواج المؤاجرة

زواج المؤاجرة هو جزء من نظام الزواج بالشراء . فقد جرت عادة بعض القبائل المتأخرة بأن الرجل إن لم يستطع دفع ثمن عروسه آجر نفسه لأبيها أو لذوى قرابها مدة من الزمن حتى يفي بالثمن . وهي عادة لاتزال شائعة شيوعا عظيما عند بعض الشعوب غير المتحضرة في أمريكا وفي افريقية بين البوشمان والزولو في آسيا بين سكان أسام الملايا والأرخيل الهندي (١) .
ويرى سبنسر أن حصول الرجل على زوجة بطريق المؤاجرة أو نظير أداء بعض الخدمات هو نوع راق من الزواج وأنه يكثر مع التطور الصناعي في الجمعية البشرية (٢) .

وكان هذا النوع موجودا ولا ريب عند العبرانيين . فيعقوب خدم لابان سبع سنين نظير أن يزوجه ابنته راحيل . وخدم سبعا أخرى نظير أن يزوجه ابنته الصغرى ليث . وواضح من عبارة التوراة أن هذه الخدمة كانت نظير المهر أو ثمن الشراء إذ تقرأ في سفره التكوين ما يأتي « ثم قال لابان ليعقوب أخبرني ما أجرتك فقال أخدمك سبع سنين براحيل ابنتك الصغرى » ثم نجد يعقوب يطلب زوجته بعد ذلك فيقول « أعطني امرأتى لأن أيامى قد كملت (٣) » وقد حدث مثل هذا لموسى وهو في أرض مدين ووردت الإشارة إلى ذلك

(١) أنظر Frazer, Folk-Lore in the Old Testament, ii, 342 ff.

(٢) أنظر Spencer, Principles of Sociology, vi, p. 721.

(٣) أنظر سفر التكوين اصحاح ٢٩ الآيات ٥ - ٢١ ، ٢٠

في التوراة وفي القرآن الكريم « قالت إحداهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين : قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هتين على أن تأجرني ثمانى حجج » (سورة القصص) والقرآن صريح في أن هذا الزواج كان مشروطاً بالعوض وهو اسفار موسي ثمانى سنين أما قصة التوراة فلم يرد فيها ذكر للعوض مطلقاً ولكن ذلك مفهوم من السياق (١)

وقد أورد « فريزر » عدداً كبيراً من الأمثلة الدالة على وجود زواج المؤاجرة في جهات كثيرة من الدنيا ثم علق على ذلك فقال « إن الأمثلة المتقدمة كافية للدلالة على أن أنواعاً من الزواج الذى يشبه زواج يعقوب لا تزال تمارس في أجزاء مختلفة من العالم وإن يعقوب بزواجه بنتى خاله وزواج الكبرى مهما قبل الصغرى وخدمته ختنة عدداً من السنين نظير كل منهما إنما كان يسير على عادات معروفة وسنن مرعية بالدقة عند كثير من الأجناس والشعوب . فمن المعقول إذن أن نفرض وجود هذه العادات عند الساميين وأنها كانت متبعة كذلك في زمن بطارقة اليهود وأن الكاتب الذى عزا المحافظة على هذه العادات إلى يعقوب رغم اهمالها في العصور المتأخرة إنما كان محققاً فيما فعل سواء أكان قد وصف هذه العادات عن خبرة شخصية أم أنه كان مجرد ناقل لقصاص مأثور (٢) »

على أن هناك من العلماء من يرى أن ذلك النوع من زواج بطارقة الاسرائيليين يختلف في الحقيقة عن زواج المؤاجرة المعروف عند كثير من الشعوب غير المتحضرة وأنه يمت إلى نوع آخر من الزواج القديم وهو النوع الذى نسبناه هنا لزواج الاغتراب ، والذى سنتحدث عنه فيما يلي فنقول :

(١) أنظر سفر الخروج اصحاح - آية ١٦ واصحاح - الآية الاولى ،

(٢) أنظر Frazer, Folk-Lore in the Old Testament, ii, p. 371

(٨)

زواج الاغتراب أو زواج العربون

ERRÉBU MARRIAGE

هذا نوع من الزواج القديم كان موجوداً عند الساميين . وأهم خصائصه أن يعتمد رجل له بنت أو بنات وليس له بنون فيبحث عن فتى يدخله إلى بيته وعشيرته ويعامله معاملة ابن حقيقي ويزوجه ابنته على أساس أن يواصل الفتى اسم الرجل وأسرته كأنه ابنه الحقيقي . وقد وصفت التوراة هذا النوع البدائي من الزواج بالعبارة الآتية « لذلك يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكونان جسداً واحداً ^(١) » أي أن العلاقة بينهما تصير علاقة الدم ^(٢)

ومن ثم نرى أن الفكرة في هذا الزواج أن « يُقبنى » الزوج في أسرة الزوجة وعشيرتها ويصبح أحد أفرادها وتصير علاقته بها كعلاقة سائر أعضائها . وهذا مظهر من مظاهر نظام الانتساب إلى عشيرة الأم كما سنشرح ذلك في موضعه . وقد أطلق على هذا الزواج اسم Errebu « غريب أو عريب » وهي كلمة آشورية معناها « دخل » أو « أدخل » لأن الزوج أدخل على الأسرة والعشيرة وصار فرداً منها . وتستعمل هذه الكلمة في القانون الاشورى خاصة فيما يتعلق بالزواج ، ويرى بعض العلماء ^(٣) أنها أصل الكلمة الآرامية - العبرية עֲרֵבָה

١) سفر التكوين اصحاح ٢ آية ٢٤

٢) أنظر Keanett, Ancient Hebrew Social Life and Custom etc. p. 19.

Driver and miles, op. cit. 144.

٣) أنظر

« عربون » ومن ثم يصح أن يطلق على هذا الزواج اسم « العربون »
ويرى « مولر » أن الكلمة الآشورية تضارع الأصل العبري לרב
« غرب » . فإن صح هذا كانت علاقتها ظاهرة بالأصل العربي « اغترب »
الرجل بمعنى تزوج في غير قومه . وهذا ما أرجحه . ومن أجل ذلك أطلقت
على هذا النوع اسم « زواج الاغترب » . وقد كان موجوداً ولاريب عند العرب
قديماً . ويقال إنه لا يزال يوجد في فلسطين إلى اليوم ^(١) .

ويندو أن هذا النوع من الزواج كان يلجأ إليه قديماً إما من هجر أهله
وعشيرته التي تؤويه ، وإما البائس والفقير ومن لا طاقة له على اقتناء زوجة
بمهر أو بمن .

ويرى نيوفلد Neufeld أن زواج يعقوب وموسى هما من زواج الاغترب
لا من زواج « البينة » ولا المؤاجرة ، وكذلك زواج يرحع ، وبرزلاى . ففي
الحالة الأولى لم يكن « للابان » أبناء ذكور حين تبنى يعقوب وأدخله إلى أسرته
وعشيرته ، وإنما كان بعد ذلك أن رزق أولاده الذين وردت الإشارة إليهم في
الاصحاح الحادى والثلاثين من سفر التكوين ^(٢) ولم يدفع يعقوب المهر تقدماً ، بل
خدم « لابان » سبع سنين نظير أن يزوجه راحيل ابنته ، وخدمه سبعمائة أخرى
نظير أن يزوجه ليه ابنته الثانية .

(١) أنظر Granquist, Palestine Village, I, 108-109, II, p. 12. n. 1.

(٢) أنظر Gordon, The Story of Jacob and Laban etc. p. 26.

وكذلك كان الأمر في زواج موسى . فلم يرد في التوراة ذكر للمهر مطلقاً ، ولم يكن له « يثرو » كاهن مدين إلا سبع بنات حين استأجر موسى وأدخله إلى أمرته وعشيرته .

أما زواج يرّحع فقد ورد ذكره في سفر الأيام الأول في الاصحاح الثاني حيث نقرأ ما يأتي « ولم يكن لشيثان بنون بل بنات . وكان لشيثان عبد مصري اسمه يرّحع ، فأعطى شيثان ابنته ليرجع عبده امرأة ، فولدت له عثاي » (١) .

أما الحالة الرابعة ففيها خلاف بين العلماء فمورجنسترن (٢) يرى أن برزلاي كان له ولد يدعى كهام . ونيوفلد ينكر ذلك ويقول إن كهام كان غلام برزلاي لا ولده والحق أن ما ورد في التوراة من إشارة إلى كهام يحتمل التأويلين ، وكل ما نعلمه أن برزلاي الجلمعاوي زوج إحدى بناته لكاهن مجهول الاسم انتسب فيما بعد إلى عشيرة برزلاي وتسمى باسمهم إذ نقرأ في الاصحاح الثاني من سفر عزرا ما يأتي « ومن الكهنة بنو برزلاي الذي أخذ امرأة من بنات برزلاي الجلمعاوي وتسمى باسمهم » (٣) .

ومهما يكن من أمر فقد وجد زواج الاغتصاب كذلك عند السومريين والبابليين والآشوريين ، ويبدو أنه وجد كذلك عند الحثيين ويرى بعض العلماء أنه كان منتشراً في جنوب بابيلونيا ووردت الإشارة إليه في السلسلة البابلية المعروفة باسم Ana Ittisu

(١) أنظر سفر الأيام الأول ، الاصحاح الثاني الايتيان ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) أنظر Morgenstern, Additional Notes on Beena Merriage in Ancient Israel, p. 55.

(٣) انظر سفر عزرا الاصحاح الثاني آية ٦١ .

ويجب أن نقول إن مركز الرجل في هذا النوع من الزواج كان أحط بكثير من مركز الزوجة. فهذه كانت تشغل بطبيعة الحال مركزاً ممتازاً وتمتع بحماية قومها وعشيرتها. ولم يكن للرجل سلطان على بنيه لأنهم من الوجهة القانونية كانوا جزءاً من عشيرة أمهم وينتسبون إليها لا إلى الأب وهذا هو السبب في أن «لابان» خرج يتعقب يعقوب لما فر هذا هارباً بزوجتيه وبنيه فلما لحق به «لابان» أراد أن يأخذهم منه ويردهم ثانياً إلى أهله وعشيرته قائلاً «البنات بناتي والبنون بنو الغنم غنمي وكل ما أنت ترى فهو لي» (١)

ويرى بعض فقهاء التشريع أن القوانين التي تنطبق فعلاً على زواج الاغتراب هي تلك التي تمت إلى نظام الأمومة (٢)

وفي الحق إننا لانعلم إلا قليلاً من التفاصيل عن زواج الاغتراب ومدى أهميته في العالم السامى القديم رغم أن معظم العلماء يعترفون بوجوده (٣)

ويجب أن نميز بين هذا النوع من الزواج وبين نوع آخر يشبهه في وجوه ويختلف عنه في أخرى وهو ما يدعى بزواج الصديقة أو زواج «البينة». ففي هذا نجد المرأة تعيش كذلك بين أهلها وعشيرة أبيها وقد يعيش الرجل معها بين قومها أو قد تعيش هي مستقلة بين قومها وبزورها زوجها من آن لآخر. ونجد صدى

(١) انظر سفر التكوين اصحاح ٣١ آية ٤٣ .

(٢) أنظر Diamond, Primitive Law 221-223.

(٣) يتكر دريفر وميلز هذا النوع من الزواج على أساس أن كل زواج يقتضى بقاء المرأة في بيت أبيها وإنما يرجع إلى أحوال استثنائية أو لأنه زواج مؤقت

(أنظر القوانين الآشورية ص ١٣٤ — ١٤٢)

هذا عند المبرانيين في زواج شمشون بامرأة كانت تسكن بين قومها في بيمته (١)
 وفي زواج حدعون بامرأة كانت تسكن في شكيم (٢)

وفي هذا النوع من الزواج كان الاتساق على الزوجية يتم فعلا بين المرأة
 وبين الرجل حتى بدون رضا أبها وكثيراً ما كان التعاقد لمدة محدودة (٣)

(١) سفر القضاة اصحاح ١٤ آية ١

(٢) سفر القضاة اصحاح ٨ آية ٣١

Smith, pp. 74, 79, 85, 106, 156.

(٣) انظر

الزواج بالميراث

LEVIRATE

هي عادة شائعة في كثير من جهات الدنيا (١) . والقاعدة في هذا الزواج أن الرجل إذا مات ورث أخوه أرملته فان لم يكن للزوج أخ ورثها أقرب الرجال إليه . وفي بعض الجماعات البشرية نجد أن هذا الزواج يعد فرضاً محتوماً على الأخت لا مجرد حق من حقوقه فقط فاذا رفض الزواج بها وجب أن ينصب نفسه ولياً عليها . وتختلف هذه العادة باختلاف القبائل والجهات . ففي الجهات التي تعتبر فيها المرأة ملكاً للرجل ومناعاً نجد أنها تورث كغيرها من الأمتعة والأموال (٢) .

وقد أورد ماك لنان (٣) هذا النوع من الزواج في سياق التبدليل على أن زواج المشاركة كان القاعدة في العصور القديمة وأن نظامي الزواج بواحدة وتعدد الزوجات إنما كانا شذوذاً وخرجاً على هذه القاعدة .

وقد تبع صمث رأى ماك لنان وراح يدلل على أن عادة الزواج بالميراث إنما هي بقية من بقايا زواج المشاركة عند الساميين القدماء وأنها دليل على أنهم كانوا يمارسون هذا النوع من زواج المشاركة الأخوي المعروف باسم Tibetan Polyandry

١. Westermarck, p. 510

(١) انظر

Lowie, P. 30.

(٢) انظر

Mc Lennan, Studies in Ancient History, Ch. Viii.

(٣)

ويبدو أن هذا هو رأى ولهون وغيره من علماء الساميات (١) فهم يعتقدون أن الحياة الاجتماعية السامية كما نعرفها اليوم عند العرب والاسرائيليين لا بد أن مرت بمرحلة زواج المشاركة الأخرى .

نعم إن زواج المشاركة كان شائعاً عند كثير من الأمم . ووجدت بعض آثاره عند الشعوب السامية ولكننا لانوافق مطلقاً على وجود صلة ما بين زواج الميراث وزواج المشاركة فقد أثبت علماء الاجتماع المحدثون أن عادة زواج الأخ بأرملة أخيه وما يشبهها من النظم قد وجدت ولا تزال توجد في كثير من أجزاء الدنيا حيث لا أثر بالكليّة لزواج المشاركة .

وفي الحق إن هذه العادة ترجع إلى ظروف اقتصادية . وقد أدرجها «لوى» ضمن مادعاه بقران التفضيل Preferential Mating (٢) وهو يقول إنها قد تظهر في عدة صور وإنها تختلف باختلاف ما تتضمن من عوامل قانونية ونفسية

ويرى تيلر Tylor (٣) أن عادة الزواج بالميراث إنما نجمت عن تصور الزواج كعقد بين الجماعات لا بين الأفراد . ويتبع هذا أن العقد متى انقضت عروته بموت الزوج وجب على جماعة الميت أن تزود - من تلقاء نفسها - زوجاً غيره . ويقول «رفرز» إن الزواج بالميراث في معظم أجزاء الدنيا ماهو إلا مجرد وسيلة للاحتفاظ بالزوجة وأولادها وأموالها في داخل الأسرة أو العشيرة بشكل من الأشكال وهو يرجح عدم وجود علاقة بين الزواج بالميراث وبين زواج المشاركة إلا في حالات استثنائية نادرة (٤)

Barton, A Sketch of Semitic Origins, p. 68.

(١)

Lowie, P. 31.

(٢) انظر

J. A. I. XViii, pp. 245-272.

(٣)

Rivers, P. 82.

(٤) انظر

ويرى لوى أن العامل الأساسى فى هذا النوع من الزواج هو الاحتفاظ بالثروة داخل الأسرة أو العشيرة (١).

ويفسر فريزر Frazer (٢) هذه العادة بأنها بقية نوع آخر من الزواج البدائى وهو النوع المعروف باسم Group Marriage أى زواج المشاركة الجمعى وهو أن يشترك جماعة من الإخوة فى الاقتران بجماعة من الأخوات فى آن واحد بحيث يكون لكل فرد من الإخوة حق الاستمتاع بسائر زوجات الإخوة الآخرين. وعلى هذا الأساس يصير لكل أخ صغير بمجرد بلوغه سن المراهقة حق الانضمام إلى إخوته الكبار والاستمتاع مثلهم بجميع الزوجات بما فى ذلك زوجة الأخ الأكبر كما يصير لكل أخت صغيرة بمجرد بلوغها سن المراهقة حق الانضمام إلى أخواتها الكبار والاستمتاع مثلهن بجميع الأزواج. فلما تمت الغيرة الجنسية شرع الرجال يرفضون مشاركة إخوتهم لهم فى زوجاتهم وشرع الأخ الأكبر يستأثر لنفسه بجميع الزوجات اللاتى كن من قبل شركة بينه وبين إخوته الآخرين. فاذا حدث أن مات الأخ الأكبر كان يسمح للأخ الذى يليه فى السن أن يرث زوجاته من بعده فاذا مات هذا صارت النساء إلى الأخ الذى يليه وهكذا إلى أن يتزوج جميع الإخوة حسب ترتيب السن بجميع زوجات أخيهم الأكبر. وبهذه الطريقة نشأت عادة الزواج بالميراث فى رأى فريزر (٣)

وقد رفض وستر ماك قبول هذا رأى. على أننا نجد من العسير أن نرفض

(١) Lowie, P. 32

(٢) Frazer, Folk-lore in Old Testament, II, P. 30 ff; انظر (٣) Totemism and Exogamy, I, p. 501.

نظرية فريزر بالكلية فهي فيما يتعلق بقدماء الساميين على الأقل قد لا تكون بعيدة عن الصواب في تصوير حقيقة ما كانت عليه الحال عند الساميين في عصور ما قبل التاريخ . بل هناك من الشواهد ما يدل على تكوين نوع من الاخوة الصناعية في العصور التاريخية كانت النساء والأموال تعتبر فيه ملكاً للجميع، الأمر الذي يعده وستر ماك بمثابة زواج المشاركة الجمعي (١)

وعلى أساس هذه النظرية يمكن تفسير عادة المؤاخاة التي كانت شائعة عند الساميين والتي بقيت آثارها في جزيرة العرب إلى ما بعد الإسلام .

ومن العلماء من أعرض عما أسلفنا من نظريات وخاصة علماء الإمبراطوريات فهم لم يذهبوا بعيداً وهم لم يرجعوا في بحث هذه العادة إلى القبائل البدائية كما فعل علماء الاجتماع ، بل قبلوا حرفية ماورد في التوراة وذهبوا إلى أن الغرض الأساسي من زواج الرجل بأرملة أخيه إنما هو تخليد ذكر الميت بإحياء ذرية له بعد موته كما ورد في الأصحاح الخامس والعشرين من سفر التثنية .

ويعلل بعض العلماء السبب في إحياء ذرية للميت بأمرين :

الأول — أن انقطاع نسل الرجل كان يعد غضباً من الله ولعنة .
الثاني — أن لزواج الأخ بأرملة أخيه علاقة بما كان شائعاً قديماً من عبادة الآباء والأجداد . وكان يخشى إذا انقطعت ذرية امرئ أن يحرم بعد موته ممن يقوم له بتأدية شعائر تلك العبادة التقليدية (٢) .

ويقول دريفر Driver وميلز Miles أن عادة زواج الأخ بأرملة أخيه قد

Westermarck III, p. 239

(١) انظر

(٢) قرون ; Margoliouth's article in E.R.E. I, p. 448 - 449

and Bertholet, A History of Hebrew Civilization, p. 133.

نشأت من رغبة كانت عامة بين الشعوب القديمة ألا وهي ضمان استمرار الأسرة والمحافظة في داخلها على أموال الأسلاف وعبادتهم (١) .

ومن ثم نرى أن هذه النظرية قائمة على أساس أن التأثير الديني هو العامل الرئيسي في هذا النوع من الزواج . وقد استهوت هذه النظرية أفئدة بعض العلماء ونحن نسلم بصحتها إلى حد ما فقط أي فيما يتعلق بعصور ما قبل التاريخ عندما كانت عبادة الأجداد عاملاً ولا ريب أهميته وخطورته في حياة الجماعات البدائية . ولعلنا نجد شيئاً من صدى هذا عند العبرانيين فيما ورد في سفر التثنية (٢) وفي سفر رעות (٣) أما في العصور التاريخية أي في المرحلة التي سنت فيها الشرائع ورفعت فيها هذه العادة إلى مرتبة القوانين بين العبرانيين فلم يكن ثم أثر لعبادة الأجداد والأسلاف بل كان هذا المعنى قد زال بالكلية . وأصبح الغرض الأساسي من تشريع عادة زواج الأخت بأرملة أخيه عند العبرانيين هو إحياء اسم الميت وذلك يتضمن أموراً ثلاثة كما يقول الاستاذ بروز Burrows (٤)

أولاً - العمل على إحياء عقب الميت يرثه في أمواله لكي يبقى المال في نفس الفرع من الأسرة .

ثانياً - اعتقادهم في استمرار حياة الرجل الشخصية في عقبه الذي يولد بعد موته من ذلك النوع من الزواج إذ ما مات من أعقب .

(١) Driver and Miles, The Assyrian Laws, p. 249.

(٢) انظر سفر التثنية اصحاح ٥ آية ٩ .

(٣) سفر رעות اصحاح ٤ آية ٥١ .

(٤) Burrows, Levirate Marriage in Ancient Israel, p. 33 ; and Oriental Background, p. 7.

ثالثا - اعتقادهم في أن الخير في الآخرة يتوقف على قيام الذرية بعبادة ما كان يعبد آباؤهم .

ومهما يكن من أمر فليس إحياء ذكر الميت بانجاب عقب له بعد موته هو وحده المقصود بهذا الزواج . فها هذا في الحقيقة إلا سبب ظاهري ألبس لباس التقوى والورع وصبغ بالصبغة القانونية الدينية عند العبرانيين من أجل أمر آخر أهم وأعظم ذلك هو الاحتفاظ بأرملة الميت داخل الأسرة والعشيرة لأنها غم اقتصادي عظيم يمكن استغلاله والانتفاع به إذ هي جزء من مال الرجل ومتاعه وهي لهذا تورث كما يورث ما سواها من متاع وتجب العناية بها والمحافظة عليها كما يفعل بسائر مال الرجل (١) .

وهذا الاعتبار الاقتصادي هو الذي كان متفشيا بين العرب وقدماء الساميين وغيرهم من الشعوب البدائية في العصور القديمة والحديثة (٢) . وقد ظل كذلك في جزيرة العرب إلى ما بعد ظهور الاسلام فقد ذكر البخارى (ج ٦ ص ٢٨٨) أن الرجل إذا مات كان أولياؤه أحق بامرأته إن شاء بعضهم تزوجها وإن شاءوا لم يزوجوها فهم أحق بها من أهلها وقد ذكر المفسرون أن كبيشة بنت معن بن عاصم الاوسى أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن أبا قيس توفي فورث ابنه نكاحي وقد اضرني وطول على فلا هو ينفق على ولا هو يخلى سبيلي . فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اقمدي في بيتك حتى يأتى فيك أمر الله عز وجل .

(١) انظر S. R. Driver's Commentary on Deut. 284; Westermarck III, 210 ff. also Frazer Folk-Lore in old Testament II. p. 301.

(٢) Bruckhardt : Notes on Bedouins and Wahabys, p. 64; Musil. Arabia Petraea III. p. 426.

فنزلت الآية السكريمة . « يا أيها الذين آمنوا لا يحمل لكم أن ترثوا النساء - كرها ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتیتموهن » .

وقد علق الطبري على ذلك في تفسيره فقال « إن الرجل في الجاهلية كان يموت أبوه أو أخوه أو ابنه إذا مات وترك امرأة فإن سبق وارث الميت فألقى عليها ثوبه فهو أحق بها أن ينكحها بمهر صاحبه أو ينكحها فيأخذ مهرها وإن سبقته فذهبت إلى أهلها فهي أحق بنفسها » ونحن نرى أن رواية البخاري أقرب إلى الصحة لأن المرأة إن سبقت فذهبت إلى أهلها لا يكون في ذلك عضل لها وقد نص القرآن على أنهم كانوا يعضلونها .

وعادة طرح الرجل ثوبه على الأرملة لإثبات حقه في أن يرثها هي عادة سامية قديمة وقد كان الاسرائيليون يمارسونها وورد ذكرها في سفر دعوث حيث تسأل بوعر أن يبسط عليها ثوبه إثباتاً لاستحوازه عليها بحق الميراث .

ولعل هذا العمل الرمزي يفسر لنا لماذا كانت الزوجة تدعى عند الساميين باللباس أو الأزار . فقد وردت الكلمتان بهذا المعنى في اللسان وفي القاموس واستعملت كلمة اللباس بهذا المعنى في العبرية

ويقابل هذا عادة خلع النعل إذا تنازل الوارث عن حقه ورفض الزواج من أرملة أخيه ، وقد فرضت التوراة على الوارث أن يقوم بهذا العمل أمام شيوخ المدينة فإذا فعل أصبحت المرأة حرة لها أن تتزوج بعد ذلك من تشاء . فعادة خلع النعل إذن هي بمثابة الطلاق في هذه الحالة ، وقد أطلقت التوراة على هذا العمل اسم Halisah^(١) ويقابلها في العربية خلع أو خلع بمعنى تنازل ومن ثم كان الخلع بمعنى الطلاق .

(١) سفر تثنية اصحاح - ٢٥ آية ١٠ و ٩

وكانت عادة خلع النعل في العصور القديمة رمزاً لكل تبادل تجارى أو نزول عن حق من الحقوق^(١). وهي عادة توجد عند كثير من الشعوب^(٢).
ويبدو أن عادة الزواج بالميراث كانت موجودة كذلك عند البابليين ، نعم إن قانون حمورابى لم ينص عليها نصاً صريحاً ولكن يستدل على وجودها من فحوى المادة ١٥٥ فقد حرمت هذه المادة على الآباء أن يعاملوا أيامى أبنائهم معاملة العبيد^(٣).

ويقول دلتش Delitzsch^(٤) إن الزواج بالميراث كان موجوداً فعلاً عند البابليين، وقد بنى رأيه على ما ورد في النقوش البابلية خاصاً بميلاد سارجون الأول. وقصة ميلاد سارجون الأول Sargon تشبه قصة ميلاد موسى شهماً كبيراً حتى أن كثيراً من العلماء يرى أن الثانية مأخوذة من الأولى . وفي هذه القصة يشكو سارجون من أن عمه (أخا أبيه) لم يعن العناية الكافية بأرملة أخيه — أى أم سارجون — .

وقد علق ستانلى كوك Stanly Cook على رأى دلتش Delitzsch فقال « إن صح هذا الرأى كان معناه أن البابليين في زمن سارجون الأول كانوا من الوجهة الاجتماعية أقرب إلى الاسرائيليين في ذلك الوقت منهم في زمن حمورابى أى بعد ذلك بستة عشر قرناً^(٥) » .

E. Neufeld, Ancient Hebrew Marriage Laws, p. 42. (١)

Ewald, The Antiquities of Israel, p. 181. (٢)

E. Neufeld, p. 49. (٣)

Delitzsch, Babel and Bibel, 14, 92, ff. (٤)

S.A. Cook, The Laws of Moses and the Code of Hammurabi (٥)
p. 144 n 3.

وكانت عادة الزواج بالميراث شائعة كذلك عند الآشوريين . فقد نصت عليها القوانين الآشورية وهذا ملخص ماورد في تلك القوانين ^(١) .
أولاً : على الرجل أن يتزوج بأرملة أخيه سواء أ كانت قد أنجبت من زوجها الأول أم لم تنجب .

ثانياً : يتفقد هذا الزواج حتى لو لم يكن الميت قد دخل بزوجه قبل وفاته
ثالثاً : إذا لم يكن للميت إخوة وله أب وجب على الأب أن يتزوج بأرملة ابنه .

رابعاً : إذا لم يكن للميت إخوة على قيد الحياة امتد حق الزواج بالميراث إلى أبناء الإخوة والأحفاد .

ومن كل ماقدمنا يتضح لك جليا أن الزواج بالميراث كان عند الساميين حقا مدنيا يتضمن الملكية . فكانت الزوجة تعد جزءا من متاع الرجل وكانت تورث كما يورث غيرها من أمواله ، وكان للوارث أن يبيعها أو يعرضها إذا شاء
ويقول بروز Burrows إن الاسرائيليين قد استعاروا عادة الزواج بالميراث بعد استقرارهم في فلسطين أو أنهم على الأقل قد عدلوا عاداتهم القديمة وكيفوها على نحو ما كان شائعا عند الكنعانيين بعد استقرارهم في فلسطين . ولكن يبدو أن هذا محض حدس وتخمين .

نظام تعدد الزوجات

POLYGAMY

أما من حيث تعدد الزوجات فلدينا من الشواهد ما يدل على أنه كان مرخصاً به في كثير من أنواعه عند جميع الشعوب القديمة التي لنا علم بتاريخها. فقد كان مباحاً إلى حد ما عند قدماء المصريين كما يتحدثنا بذلك ديودورس^(١) وكان نبلاؤهم يمارسونه في شكل آخر هو نظام الاماء وما ملكت اليمين^(٢) ويظن رولنسون أنه كان مباحاً عند الآشوريين^(٣) وقد مارسه كذلك الأغريق والرومان والتيوتون الغربيون وخاصة في الشمال^(٤) وكان مباحاً حتى في العالم المسيحي في القرون الوسطى^(٥) وقد نصت عليه شريعة مانو ولم تقيد به أى حد من الحدود. وقد أباحته التوراة عند الاسرائيليين دون تحديد في العدد لكن التيلمود قيد هذا العدد ونص في كتاب «بياموث» على أن للرجل أن يتزوج من النساء بقدر ما يستطيع أن يعولهن وفي مكان آخر قصر العدد على أربع فقط وكذلك أباح الإسلام تعدد الزوجات

وكان اليهود لا يزالون يمارسونه في أوروبا إلى القرون الوسطى وهم لا يزالون

Diodorus, Bk. 1, Ch.80

(١)

Wilkinson, The Manners and Customs of the Ancient Egyptians.

(٢)

Rawlenson The Five Great Monarchies of the Ancient World, Vol. I, p. 505.

(٣)

Westermarck, p.434.

(٤)

Halalm, Europe During the Middle Ages, Vol.1, P. 455, n.2

(٥)

يمارسونه حتى اليوم في البلاد الاسلامية . ولا يزال تعدد الزوجات في عصرنا هذا مباحا عند معظم القبائل الهنجية التي لا تزال على الفطرة وكذلك لدى عدد من الشعوب المتحضرة . وبين القبائل الافريقية نجد عدد الزوجات يختلف باختلاف مقام الرجل ومكانته فقد يتزوج الرجل خمسا أو عشرا وقد يتزوج من عشرين وستين وبين قبيلة بالامازون نجد الملك يعتبر جميع نساء القبيلة زوجات له وهي عادة لا تزال موجودة على ما يقوله بعض الرحالة ^(١) وعلى الرغم من أن كثيرا من القوانين والعادات قد رخصت نظام تعدد الزوجات فلسنا نجد هذا النظام شائعا بالكثرة الذي يظنها معظم الناس بل هو مقصور في كل مكان على عدد صغير من ذوى الثراء والنعمة وله علاقة وثيقة بالظروف الاقتصادية والاحوال الاجتماعية وخاصة بزيادة نسبة النساء إلى الرجال . ويعتقد وسترمارك ^(٢) أن هذا النظام لم يكن شائعا قط في المراحل الاولى من الحضارة وأن الطراز العادي القديم في الزواج الانساني كان قائما على أساس فردية الزواج والاسرة الأبوية ، وأن المرأة لم يكن ينظر إليها كتتابع يباع ويشترى كما حدث فيما بعد

وكانت القاعدة في بابلونيا هي فردية الزواج على الرغم من أنه يوجد في قانون حمورابي ما يدل على وجود بعض آثار تعدد الزوجات

ومن ثم نستطيع أن نقول إن القاعدة التي تسير عليها الأغلبية العظمى في كل جماعة بشرية هي فردية الزواج ، وحتى في البلاد الاسلامية نجد عدد المتزوجين بأكثر من زوجة واحدة محدودا جداً ، ففي الهند مثلا نجدتنا السيد أمير على أن أكثر من خمسة وتسعين في المائة من مسلمي الهند هم في الوقت الحاضر يؤثرون

R. Lowie, p 39

(١)

Westermarck, The Origin and Development of Moral Ideas, (٢)

ii, 368-371.

الزواج بوحدة إما بدافع الضرورة أو بدافع الرغبة في ذلك ، وفي زمن
 لين Lane كان عدد من يتزوجون بأكثر من واحدة في مصر لا يتجاوز خمسة في
 كل 'مائة' ، أما في التعداد الاخير فقد نقص هذا العدد إلى أقل من ثلاثة في المائة
 وحتى في إفريقية نجد نظام الزواج الفردي شائعاً بين كثير من قبائل الكافرين
 Kafir والهوتنتوت وفي وسط إفريقية الشرقية وبين معظم قبائل البربر
 وإلى جانب تعدد الزوجات كان يوجد نظام الاماء وما ملكت اليمين ، وهو
 نظام كان شائعاً في الجمعيات السامية منذ القديم فقد نص سفر الملوك الأول على
 أنه كان لسليمان « سبعمائة من النساء السيدات وثلاثمائة من السراري » ، وقد
 وجدنا نظام الاماء في بابلونيا ووضع له تشريع حمورابي الحدود والقوانين (١)
 وفي رأى بعض العلماء أنه كان موجوداً كذلك عند الاشوريين (٢) وقد نصت
 التوراة على ثلاثة أنواع من الجوارى وما ملكت اليمين وهي

(١) Āmāh « أمة » (٢) Siphāh « شفعة » (٣) 'Pileges' « بليجش
 أو فلجش »

ويبدو من نصوص التوراة أن لم يكن ثم فرق بين هذه الانواع من الناحية
 القانونية وإنما كان الفرق بينها في الناحية الاجتماعية ولو أن هذا الفرق لا يبدو
 واضحاً أحياناً إذ كان على ما يبدو متوقفاً على طبيعة العمل المنوط بكل من
 هذه الانواع

فكلمة « أمة » كانت تستعمل عند العبرانيين للدلالة على الخادمة
 أو الوصيفة ولكنها كانت تستعمل أحياناً بطريق الكناية كتعبير تدل به المرأة
 على تواضعها الشديد ، وبهذا المعنى وردت في التوراة في سفر رعوث وصمويل

C.H. Sect 137; 144-47

(١)

and Miles, 172-173.

(٢)

الاول وصويل الثانى^(١) وكانت الامة تعد أحيانا فى طبقة الرقيق وأنها مثلهم فى الوضع القانونى^(٢) لكن المتفق عليه بين العلماء أن الامة كانت من الناحية الاجتماعية أرقى من الشفحة

وأما كلمة « شفحة » فكانت تطلق على الخادمة التى يعهد اليها بالأعمال اليدوية الحفيرة فى المنزل كما يؤخذ ذلك من نصوص التوراة^(٣) وهى كالامة كانت تعد أحيانا بين طبقة الرقيق

وبرى لودز^(٤) Lods وبرثولت^(٥) Bertholet أن كلمة « شفحة » كان معناها الزوجة فى العصور التى كان فيها نظام الانتساب الى الام متفشيا عند العبرانيين وأن كلمة « مشفحة » كانت تدل على العشيرة الأمومية أى التى كانت تنشأ تحت نظام الأمومة Matriarchate

ويرى بعض العلماء أن الأسمين « شفحة » و « مشفحة » هما بقية من مرحلة قديمة من مراحل اللغة العبرية والنظام الاجتماعى عند العبرانيين فى عصور ما قبل التاريخ وأن كلمة « شفحة » كانت تدل فى ذلك العصر على المرأة التى كانت تتعاقد على زواج المتعة أو زواج « البينة »^(٦)

أما كلمة « بلجش أو فلجش » فليست بعبرية ولا بسامية مطلقاً بل الراجع

(١) سفر خروج اصحاح ٣ آية ٦ ، صويل الاول اصحاح ١ آية ١٦ الخ

(٢) سفر الخروج اصحاح ٢٠ آية ١٠ ، ١٧ ، اصحاح ٢١ آيات ٣٦ ، ٢٧ ، ٣٢٦

(٣) سفر الخروج اصحاح ٢١ آية ٥ ، صويل الأول اصحاح ٢٥ آية ٤١ الخ

(٤) Lods, La Croissance a la Vie Future (1903) Vol. ii, p.33

(٥) Bertholet, A History of Hebrew Civilization, . p. 118

(٦) ,Morgenstern, Beena Marriage in Ancient Israel p. 100-101.

أنها من أصل أجنبي كما يؤخذ ذلك من التوراة^(١) ومن العلماء من يقول إنها ترجع إلى أصل مصري قديم وأنها تدل على ابنة المرأة التي تؤسر في الحروب وأن الحرف الأول يمثل لام التعريف المصرية ويرى آخرون أنها مشتقة من كلمة «فلج» بمعنى «فلق» وإن الشين الأخيرة كانت في الأصل علامة التأنيث في اللغات السامية والرأى الراجح إلى الآن هو أن كلمة «بلجش أو فلجش» مستعارة من كلمة يونانية وأنها ربما كانت الاصل في كلمة «بلقيس» التي تحدرت إلى العربية، ومن المحتمل أن تكون الكلمة الآرامية «بلاقوتا» والكلمة اليونانية «بلدكس» قد جاءتا في الاصل عن طريق الفينيقيين الذين كانوا على الأرجح يتجرون في الجوارى والرقيق

ومهما يكن من أمر فالظاهر أن هذا النوع من الجوارى كان أحط من النوعين السابقين من الوجهة الاجتماعية ذلك لأنه كان ينظر إليها كجارية يكتبها الرجل لغرض واحد وأحياناً لمدة معينة فقط، ويؤخذ من التوراة أن الغرض الذي كانت تقتنى من أجله هو أن يستمتع بها سيدها وينجب منها أطفالاً، ومن أجل ذلك لم تكن لها علاقة بالمنزل ولم تشر التوراة إلى أنها كانت مكلفة بأداء واجبات منزلية.

هذا من الوجهة الاجتماعية أما من الوجهة القانونية فلم يكن ثم فرق بين هذه الأنواع الثلاثة من الجوارى والأماء. فقد كانت مكانتهن أرقى بقليل من الرقيق اللأثى يؤسرن في الحروب، ويؤخذ مما ورد في التوراة أن ثمن الأمة عند الاسرائيليين كان عادة ثلاثين مثقالاً^(٢) وكان الساميون يكرهون بيع الأمة إذا ولدت.

(١) سفر أخبار الأيام الأول اصحاح ٧ آية ١٤

(٢) سفر الخروج اصحاح ٢١ آية ٣٢

وقد ساعد نظام تعدد الزوجات ونظام الأماء والسراى Concubine على زيادة النسل فى الأسرة السامية وحل مشكلة العقم الذى قد ينشأ فى حال الزواج الفردى ، ولعل سائلاً يقول لماذا أباح الساميون نظام الاماء والجوارى مع أن تعدد الزوجات كان وحده كفيلاً بزيادة النسل وتقادى مشكلة العقم التى كان يخشى منها فى حال الزواج الفردى والجواب على ذلك يرجع إلى سببين أحدهما اجتماعى والآخر اقتصادى . فنحن نعلم أن زيادة النسل كانت أمراً ذا أهمية كبرى عند الساميين وخاصة العبرانيين ، فكانت الزوجة إذا آنت من نفسها عملاً آتت أن يدخل الزوج بجاريته على أن يتزوج من أخرى لأنها تعلم أن الأمة لن تطمح قط إلى مقام الزوجية ولن تنازع الزوجة مكانتها الاجتماعية التى تتمتع بها ، أما السبب الاقتصادى فقد كان تعدد الزوجات عبئاً يثقل كاهل الرجل السامى ولا يستطيع حمله إلا الأغنياء منهم فى حين كان الاحتفاظ بعدد من الجوارى والاماء على قلة نفقته يزود الرجل بعدد من الجوارى يعملون فى المنزل والحقول .

على أننا كثيراً ما نجد فى العصور القديمة أن أبا الزوجة كان يشترط على الزوج أن لا يقترن بغير بناته كما فعل «لابان» مع يعقوب ، فقد اشترط عليه أن لا يتخذ زوجة أخرى بعد الزواج من بناته (١) . وكانت الأسر الشريفة فى مصر وبابيلونيا تشترط على الزوج فى عقد الزواج أن لا يقرب الجوارى والاماء ، وفى الواح نوزى نجد أحياناً عقود الزواج تحرم صراحة على الزوج أن يقترن

(١) سفر التكوين اصحاح ٣١ آية ٥

بأمرأة ثانية^(١) أو أن يملك حتى جارية واحدة^(٢). وفي أوراق البردي المكتوبة باللغة الآرامية والتي وجدت في الكاب وأسوان نجد عقد زواج ينص على تعهد الرجل بأن لا يتزوج من امرأة أخرى غير زوجته وأنه إن فعل دفع لها غرامة من أجل ذلك^(٣).

وقد وجدنا مثل ذلك في جزيرة العرب قديما ، فقد حدث أن مرة بن عوف تزوج مليسكه بنت مالك بن خصيلة المرية فولدت له سهم بن مرة وم رهط حصين ابن الحمام المري ثم خرج خاطبا حتى خطب حرققة البلوية فقالت « ما أنا منزوجتك حتى توثق لى ألا تتزوج على » فحلف لها بالعزيبين ومشجرة تنصبب بأيدي مجزرة^(٤).

ويقول « لوى » في تحليله العوامل النفسية لنظام تعدد الزوجات إن هذا النظام ليس بأى حال دليلا على انحطاط المرأة أو الشعور بضعفها ومهانتها. وليس الدافع إليه الانغماس في الشهوة والاعراق فيها ، إذ قد يحدث في كثير من الحالات أن تدفع المرأة زوجها إلى الاقتران بأخرى لشدة رغبةها في طرح جزء من أعباء واجباتها المنزلية على عاتق امرأة أخرى ، وقد يكون الدافع إلى تعدد الزوجات الرغبة الطبيعية في النسل وكثرة الذرية^(٥).

والخلاصة أن تعدد الزوجات وإن كانت أبحاثه القوانين والعبادات فقد حدثت منه الظروف الاقتصادية والأحوال الاجتماعية حتى غدت الأثرية في أية جماعة بشرية محرومة من الانتفاع بهذه الميزة النظرية .

Gordon, Nuzi Tablets Relating to Women, XXV, 171, (١)

172 ; Kirkuk Documents 11, 31-33 ; XXVI, 59-60.

Gadd, Tablets from Kirkuk, II, 126-127 ; . (٢)

Cowley, Aramaic Papyri of the Fifth Century B. C. (٣)
p. 47-50.

(٤) انظر شرح الحماسة لأبي زكريا التبريزي طبعة أوروبا ص ١٩٠

(٥) انظر «لوى» الجمعية ابتدائية ص ٥٠